التحالف للتعويضات العادلة

C4JR

اكثر من "حبر على ورق"

التقييم بعد عامين من إعتماد قانون الناجيات الأيزيديات*

* مجرد "حبر على ورق" هو المصطلح الذي استخدمته بعض الناجيات من جرائم داعش للتعبير عن شكوكهم حول التزام الحكومة بتقديم التعويضات التي طال انتظارها والمكفولة بموجب قانون الناجيات الأيزيديات

مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان هي منظمة خيرية تدعم الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان , وتدافع عن الحريات الأساسية , وتعزز القيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى التوعية بحقوق الإنسان والدعوة , تقدم مؤسسة ژيانخدمات الصحة العقلية والعلاج الطبي بالإضافة إلى خدمات الدعم الأخرى للناجين من الصدمات والإرهاب والعنف المنزلي وإنتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء كردستان العراق والعراق وسوريا.

للتواصل:
info@jiyan-foundation.org
www.jiyan-foundation.org
زانياري, منطقة 26 بيت4 104
اربيل, كردستان العراق

التحالف من أجل التعويضات العادلة (التحالف للتعويضات العادلة) هو تحالف للمنظمات غير الحكومية العراقية يدعو إلى تعويضات شاملة للضحايا المدنيين للجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال صراع داعش في العراق. يطبقالتحالف للتعويضات العادلة القانون العراقي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لدعم مطالبات التعويض للناجين وتشجيع السلطات العراقية على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التعويضات.

لتواصل :
www.c4jr.org - info@c4jr.org

المؤلف :
كتب هذا التقرير الدكتور بويان جافريلوفيتش , رئيس برنامج الحقوق والعدالة في مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان وسكرتارية
(التحالف للتعويضات العادلة (التحالف للتعويضات العادلة
تاريخ النشر:
1 2023 مارس.

تنويه :
البيانات والتحليلات التي تم التعبير عنها هي فقط آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان أو التحالف للتعويضات العادلة أو أي من هيئاتها وأعضائها.

شكر وتقدير
يود مؤلف هذا التقرير أن يعرب عن امتنانه لكل من, جولي بور وكريستين بيري وساندرا أورلوفيتش وروبن غاري ووليام سبنسر على مساهماتهم وتعليقاتهم وتنقيحاتهم للمسودة الأولية للتقرير. و نتوجه بشكر خاص أيضًا إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات لمشاركة البيانات الرسمية حول تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات قانون الناجيات الأيزيديات في الوقت المناسب. تظل جميع الأخطاء الوقائعية و / أو السهو, دون شك, مسؤولية المؤلفين وحدهم

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات

الملخص التنفيذي

أولاً. المقدمة

ثانيًا. الحق في التعويض بموجب القانون الدولي

ثالثا. التعويضات في ظل النظام القانوني العراقي

رابعا. انتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكم داعش

خامساً.السياق السابق لسن قانون الناجيات الايزيديات

سادساً. نطاق ومحتوى قانون الناجيات الإيزيديات

سابعا. ردود الفعل الدولية

ثامنا. جهود التنفيذ

أ) التعاون والدعوة

ب) تمويل تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات قانون الايزيديات

ج) التواصل والتوعية وبناء القدرات

د) تقديم الطلبات ومعالجتها

ه) توزيع الفوائد والخدمات والاستحقاقات الأخرى

تاسعا. الملاحظات الختامية

عاشرا – التوصيات

إلى السلطات العراقية (حكومة العراق ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات

:(واللجنة وحكومة إقليم كردستان

:إلى المنظمات الدولية والدول الثالثة

:إلى منظمات المجتمع المدني

الملحق الأول: قانون الناجيات الإيزيديات

الملحق الثاني: اللوائح الداخلية لتسهيل تنفيذ أحكام قانون الناجيات الإيزيديات

الملحق الثالث: نموذج طلب قانون الناجيات الأيزيديات

(الملحق الرابع: قائمة أعضاء التحالف للتعويضات العادلة (التحالف للتعويضات العادلة

قائمة الاختصارات

مركز نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان	ABA
التحالف للتعويضات العادلة	C4JR
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	CAT
مجلس الوزراء	CoM
العنف الجنسي المرتبط بالنزاع	CRSV
منظمات المجتمع المدني	CSO
قانون الطوارئ	Emergency Law
المديرية العامة لشؤون الناجيات	GDSA
حكومة العراق	GoI
القانون الجنائي الدولي	ICL
القانون الدولي لإنساني	IHL
القانون الدولي حقوق الإنسان	IHRL
معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان	IILHR
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
(الدولة الإسلامية المعلنة من طرف واحد في العراق والشام(داعش	ISIL
حكومة إقليم كردستان	KRG
إقليم كردستان العراق	KRI
قانون رقم 20 بشأن تعويض ضحايا العمليات العسكرية والأخطاء العسكرية والأعمال الإرهابية	Law No. 20
الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي	MHPSS
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	MoLSA
الأمم المتحدة	UN
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق	UNAMI
فريق ألتحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش	UNITAD
قانون الناجيات الأيزيديات	YSL

الملخص التنفيذي

يمثل إقرار قانون الناجيات الإيزيديات (قانون الناجيات الأيزيديات) من قبل حكومة العراق في الاول من آذار 2021 علامة بارزة في فترة التعافي بعد الصراع في العراق، حيث يعد بتقديم الإغاثة التي طال انتظارها ليس فقط للإيزيديات ولكن أيضًا للناجين المنتمين إلى المجتمعات العرقية والدينية الأخرى التي استهدفتها الدولة الإسلامية المعلنة من طرف واحد في العراق والشام (داعش). وهو أيضًا واحدة من السوابق النادرة جدًا للدول التي تتخذ إجراءات تداولية بصورة خاصة لمعالجة حقوق واحتياجات الناجين من داعش. يفرض قانون قانون الناجيات الأيزيديات عددًا من الإجراءات التعويضية الهامة التي ترعاها الدولة بما في ذلك الدعم المالي ؛ الرعاية الطبية والنفسية و توفير قطع أراضي والسكن والتعليم وحصة من التوظيف في القطاع العام. علاوة على ذلك، يقر رسميًا بأن داعش قد ارتكبت إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية و تج الأقليات الإيزيدية والمسيحية والتركمانية والشبكية، ويفرض تخليد الذكرى والبحث عن من لا يزالون في الأسر وفتح المقابر الجماعية وتحديد هوية الرفات وإعادتها إلى عائلاتهم. ويدعو المؤسسات العراقية إلى ضمان محاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

إن الأثر التراكمي لهذه الفوائد الفردية والتدابير الجماعية , إذا تم تنفيذها بشكل صحيح , لا يؤدي فقط إلى تحسين نوعية حياة الناجين بشكل كبير، ولكن أيضًا استعادة كرامتهم وضمان بقائهم في أراضيهم الأصلية أو العودة إليها. على الرغم من حقيقة أن قانون الناجيات الأيزيدياتقانون الناجيات الأيزيديات لديه عيوبه، مثل ترك مجموعات معينة من الناجين من داعش خارج نطاقه (على سبيل المثال: الأطفال المسيحيون والشبك والتركمان الذين اختطفهم داعش ؛ الناجون من مجموعة الأقلية الكاكائية , بالإضافة إلى مكونات أخرى من المجتمع العراقي قد تضررت من قبل داعش , مثل السنة والشيعة , إلخ ؛ الرجال والفتيان الذين نجوا من ات) وعدم معالجة القضية المتنازع عليها للأطفال المولودين نتيجة ات , فإنه يوفر قاعدة صلبة للعمل على إعمال حقوق المشمولين بالقانون. من المتوخى وجود هيئتين، كلاهما تم إنشاؤهما تحت رعاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) , لتنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات: المديرية العامة لشؤون الناجيات (المديرية العامة لشؤون الناجيات) واللجنة المخولة بمراجعة الطلبات والاستئنافات والبت فيها.

لم يتم إنشاء هذا التشريع في فراغ ولكنه كان نتيجة لجهود متضافرة من مجموعة من أصحاب المصلحة (بما في ذلك الناجون ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية) للوصول إلى صانعي القرار واقتراح حلول ملموسة والإبلاغ عن الشواغل الرئيسية و التفضيلات التي تأتي من الناجين وأسرهم ومجتمعاتهم. تظل هذه الجهود حية لضمان التنفيذ الفعال لقانون قانون الناجيات الأيزيديات. لذلك بغية تحقيق أقصى استفادة من إمكاناته , نحتاج إلى دعم ومراقبة تنفيذ هذا القانون عن كثب , بما في ذلك , على سبيل المثال لا الحصر , البنية التحتية المؤسسية اللازمة والقدرات والتعاون , وكذلك طرق ضمان الفعالية والاستدامة والتمويل والامتثال للمعايير وأفضل الممارسات. علاوة على ذلك , ستكون قدرة الجهات الفاعلة المهتمة , وفي المقدمة منظمات المجتمع المدني، على تحديد تحديات التنفيذ و المآزق المحتملة والتعبئة والإستجابة في الوقت المناسب أمرًا بالغ الأهمية. ومن بين هذه الصعوبات , أدخلت لجنة شرطًا يجعل نجاح الطلبات المقدمة بموجب قانون قانون الناجيات الأيزيديات منوطاً بتقديم وثائق تحقيق رسمية و هذا قد يمنع بشكل فعال الآلاف من الناجين المؤهلين من إعمال حقوقهم بموجب قانون قانون الناجيات الأيزيديات. على الرغم من أن إجراءات التقديم والمراجعة العادلة والملائمة للناجين هي خطوة أولى حاسمة نحو التنفيذ الفعال , يجب ألا ننسى أن توزيع الخدمات التعويضية المنصوص عليها في القانون (إعادة التأهيل والراتب الشهري والتعليم والتوظيف و قطع أراضي والإسكان) سيحدد إلى حد كبير نجاحه. كما أن السعي لتحقيق العدالة من خلال محاسبة أعضاء داعش يمثل أولوية للناجين. بغية انجاز ذلك , يجب على الحكومة العراقية , بالإضافة إلى اعتماد تشريعات محلية مناسبة بشأن الجرائم الدولية , الاعتراف بالناجين الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم ووضع الأطر التشريعية والمؤسسية التي تمكنهم من المشاركة في الإجراءات الجنائية المحتملة. يلخص هذا التقرير عددًا من التوصيات لضمان التنفيذ الفعال لقانون قانون الناجيات الأيزيديات. في حين أن القائمة الكاملة للتوصيات معروضة في نهاية التقرير , فإن أهم الاقتراحات هي كما يلي:

يجب على السلطات العراقية:

الملخص التنفيذي

الناجون من داعش يظهرون تضامنهم أثناء إنتاج فيلم "البحث عن التضامن: قصة الحفاظ على المسيحية في العراق "، الموصل
الصورة: مؤسسة جيان

يجب على السلطات العراقية:

- التوقف عن مطالبة الناجيات بتقديم اوراق التحقيقية مع طلب قانون قانون الناجيات الأيزيديات وتقييم الطلبات وفقًا لمعيار إثبات مخفف,
- وضع ضمانات لتجنب وصم الناجيات وإعادة تعرضهن للصدمات,
- نشر المعلومات بانتظام حول تطبيق قانون الناجيات الأيزيدياتوخاصة عملية التقديم والمراجعة ,
- ضمان التمويل المناسب والتوظيف للمديرية العامة لشؤون الناجيات المديرية العامة لشؤون الناجيات واللجنة التي تنظر في الطلبات.
- إنشاء جدول زمني لجعل الخدمات التعويضية المتنوعة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الطبية وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي العالية الجودة) المحددة فيقانون الناجيات الأيزيديات متاحة وممكنة الوصول للناجيات.

يجب على أصحاب المصلحة الدوليين:

- تعزيز قدرةالمديرية العامة لشؤون الناجيات على الوفاء بإلتزاماتها من خلال بناء القدرات , والارشاد الفني , وإمكانية الوصول إلى أفضل الممارسات , والمساعدة المادية وما إلى ذلك.
- تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة بشكل مستدام في تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات من خلال توفير فرص تمويل منتظمة للأنشطة المرتبطة بـقانون الناجيات الأيزيديات

يجب على منظمات المجتمع المدني:

- المراقبة والإبلاغ عن تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات, والتواصل وزيادة الوعي ودعم الناجيات في تقديم الطلبات
- تمكين مجموعات الناجيات والناجين للقيام بالمناصرة الذاتية
- إعطاء الأولوية للتواصل وتبادل المعلومات لتعظيم تأثير الأنشطة وتجنب التكرار فيتلك النشاطات ,
- تضمين الأنشطة ذات الصلة قانون الناجيات الأيزيديات في برامجهم

أولاً. المقدمة

يمنذ عام ٢٠٠٣ , عانى العراق من صراع مهلك وانهيار لموؤسسات الدولة , مما أدى إلى الحط من مكانة العراق كمهد لأغنى بلد بالأديان والثقافات القديمة. خلال الصراع الذي حدث مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام , قُتل ما لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ مدني , وجُرح ٥٥,٠٠٠ ونزح أكثر من ٣ ملايين. تم بشكل خاص استهداف مجتمعات الأقليات بما في ذلك المسيحيين والايزيديين والصابئة المندائيين والتركمان والكاكائيين والشبك وواجهت تلك المجتمعات تهديدات وجودية. علاوة على ذلك , شن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حملة إبادة جماعية ضد هذه الأقليات في منطقة سنجار وسهول نينوى سعيًا إلى محو وجودهم في العراق محواً تاماً , ولا سيما الأيزيديين الذين انتقدهم تنظيم الدولة الإسلامية بأنهم عبدة للشيطان. منذ عام ٢٠١٤ فصاعدًا صدم الحجم الهائل والطبيعة المتطرفة للعنف الجنسي الذي ارتكب في العراق بشكل أساسي من قبل الدولة الإسلامية المعلنة ذاتيا في العراق والشام (داعش) المجتمع الدولي حتى النخاع. لاحقاً تم الإعلان عن الانتصار على داعش , لكن العمل على معالجة الفظائع الماضية وعواقبها لم يسفر حتى الآن عن دعم ملموس للناجيات وأسرهن الذين لا يزال الكثير منهم باقٍ في مخيمات النازحين داخليًا أو يعيشون تحت خط الفقر مصدومين دون إمكانية الوصول الى الخدمات و الاعترافٍ بهم.

يتناول هذا التقرير تنفيذ قانون الناجيات الايزيديات (قانون الناجيات الأيزيديات) , وهو تشريع فريد تم تمريره بقصد الاعتراف بالضرر الذي ألحقه تنظيم الدولة الإسلامية بالأقليات العراقية , وخاصة النساء , وإصلاحه إلى أقصى حد ممكن. يتمتع قانون الناجيات الأيزيديات بالقدرة , إذا تم تنفيذه بشكل صحيح , على إعادة تنظيم مشهد العدالة الانتقالية العراقية والمساهمة في النهوض بوضع الأقليات والحد من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ووضع الأساس لجهود وعمليات مصالحة مجتمعية أوسع نطاقا تؤدي إلى سلام إيجابي. كما يمكن أن يكون بمثابة مخطط لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الأخرى من خلال لغة التعويضات.

سيقدم هذا التقرير أولاً نظرة عامة موجزة عن مفهوم التعويضات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي , ثم ينتقل إلى تحديد الإطار القانوني العراقي المعمول به. بعد ملخص قصير عن الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام , والظروف ومشاركة الجهات الفاعلة المختلفة التي أدت إلى تمرير قانون قانون الناجيات الأيزيديات في مارس 2021 , سيتم عرض محتوى القانون وردود الفعل الدولية على سنه. يشمل الجزء التالي على نظرة عامة على مرحلة ما بعد الاصدار مع التركيز على تصميم التشريعات الثانوية , وتقييم نقدي لعملية التطبيق , والتقدم المحرز في تقديم الفوائد والخدمات والاستحقاقات الأخرى. ويختتم التقرير بالملاحظات والتوصيات النهائية لأصحاب المصلحة المعنيين.

مناظر حول مدينة سنجار القديمة بعد الحرب مع داعش
الصورة: ليفي كلانسي

ثانياً: الحق في التعويض بموجب القانون الدولى

واجب الدولة في تقديم تعويضات عن انتهاك غير مشروع لالتزام دولي راسخ بموجب القانون الدولي. يجب على الدولة تقديم تعويضات كاملة عن أي ضرر أو خسارة ناجمة عن عمل غير قانوني تكون مسؤولة عنه دوليًا[١]. هذا المبدأ العام تم إدراجه أيضًا في القانون الدولي العرفي الذي يحكم العلاقات بين الدول. قضت محكمة العدل الدولية الدائمة في عام ١٩٢٨ في قضية مصنع شورز وبما يلي:

> من مبادئ القانون الدولي وحتى المفهوم العام للقانون أن أي خرق للالتزام ينطوي على التزام بجبر الضرر ... يجب أن يمحو التعويض , قدر الإمكان , جميع عواقب الفعل غير القانوني , و إعادة بناء الوضع الذي كان سيحدث لو لم يتم ارتكاب هذا الفعل

في عصرنا الحالي , فإن الدولة ملزمة بتقديم تعويضات ليس فقط لدولة أخرى ولكن أيضًا للأفراد عندما تنتهك حقوقهم , بغض النظر عن جنسيتهم. و هكذا فإن مبدأ شورزو المقتبس والذي تم التعبير عنه أصلاً في السياق المشترك بين الدول ينطبق أيضًا على التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالأفراد[٢] .

ومع ذلك , لا ينبع التزام الدولة بتقديم تعويضات للأفراد المتضررين فقط من القانون الدولي العرفي ولكن أيضًا من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد تم النص عليه جليا في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفيما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان الأخرى , ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان , فإن الحق في جبر الضرر مستمد من الحق في الانتصاف الفعال[٣] . على النقيض من ذلك , يفرض القانون الدولي الإنساني التزامات على الدول بتقديم تعويضات تكون فقط وعادلة في سياق النزاع المسلح الدولي. بالإضافة إلى ذلك , سيكون المتلقون للتعويضات بموجب القانون الدولي الإنساني، مع مراعاة جميع الأمور، دولًا وليس أفرادًا. ومع ذلك , بما أن القانون الدولي لحقوق الإنسان) القانون الدولي لحقوق الإنسان (ينطبق في جميع الأوقات , يمكن للأفراد المتضررين المطالبة بتعويضات بموجب هذا القانون. كما أن هذا السبيل القانوني متاح أيضًا , نظرًا لأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعترف بحق الضحايا في التعويضات (إعادة التأهيل ورد الحقوق والتعويض)[٤].

تم تحديد إطار معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (المبادئ الأساسية) المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/١٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ٢٠٠٥ .[٥] تعزز هذه الوثيقة الوضع الحالي للقانون الدولي الذي يحكم التعويضات من خلال تحديد

أن للضحايا الحق في "التعويض الكافي والفعال والفوري عن الضرر الذي لحق بهم" [٦] وتحديد أشكال محددة من التعويضات: رد الحقوق ، التعويض ، إعادة التأهيل ، الترضية ، وضمانات عدم التكرار .[٧] المبادئ الأساسية ، على الرغم من عدم وجود قوة ملزمة لها ، تعمل كنقطة مرجعية رئيسية عند مناقشة التزام الدول بمعالجة انتهاكات قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.[٨]

بالنظر إلى السياق والنوع السائد للجرائم الدولية المرتكبة ، أي ، فإن المذكرة الإرشادية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعويضات عنذات أهمية خاصة.[٩] وهو يكمل المبادئ الأساسية من خلال تحديد المعايير الدولية وأفضل الممارسات عند التعامل مع ات والوصم وتأثيره على الأفراد والمجتمعات.

يمكن متابعة إنفاذ حق الأفراد المتضررين في التعويض عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مستوى العلاقات بين الدول (من خلال الحماية الدبلوماسية) ، وعلى المستوى الدولي (المحاكم الدولية ، والهيئات القضائية ، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان ، وما إلى ذلك) و على المستوى المحلي (من خلال المحاكم الوطنية أو برامج التعويض الإداري) .[١٠] إن بند المبادئ الأساسية الذي يطلب من الدول العمل على إنشاء "برامج وطنية لجبر الضرر ومساعدات أخرى للضحايا في حالة عدم قدرة الأطراف المسؤولة عن الضرر أو عدم رغبتها في الوفاء بالتزاماتها" [١١] ينطبق بشكل واضح في سياق صراع داعش في العراق.

الناجون من داعش يظهرون تضامنهم أثناء إنتاج فيلم "البحث عن التضامن: قصة الحفاظ على المسيحية في العراق "، الموصل
الصورة من قبل: مؤسسة جيان

ثالثا. التعويضات في ظل النظام القانوني العراقي

ليست برامج العدالة الانتقالية وجبر الضرر ، ولا سيما التعويضات , جديدة على العراق. في أعقاب سقوط نظام صدام عام 2003 , تم إنشاء عدد من المؤسسات والآليات لاستعادة الحقوق وتعويض الأفراد من مختلف الفئات المستهدفة من قبل النظام السابق.[١٢]

يضمن الدستور العراقي لعام 2005 تعويض أسر الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية. [١٣]

في سياق التعويضات للناجين من داعش إثر الصراع في العراق , فإن الأهم هو القانون رقم 20 قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية, الذي أقره البرلمان العراقي في عام ٢٠٠٩ [١٤] وعدل في ٢٠١٥ [١٥] و ٢٠٢٠. [١٦] يوفر هذا القانون إطارًا يمكن بواسطته لضحايا فظائع داعش المطالبة بتعويض مادي في شكل دفعة لمرة واحدة أو دفع إيجارعائلي أو قطعة أرض. المستفيدون هم ضحايا الحرب المدنيون أو أفراد أسرهم في الحالات التي لا يكون فيها الضحية المباشرة على قيد الحياة. يجب تقديم التعويض في حالة الوفاة , والاختفاء القسري , والإعاقة , والإصابات , والممتلكات التالفة و / أو الحرمان المتعلق بالوظيفة أو التعليم. يتم التعامل مع التعويضات عن أضرار الممتلكات على أساس كل قضية على حدة وتغطي المركبات التالفة والمنازل والأراضي الزراعية والأثاث والمتاجر والشركات. أخيرًا , يجب إعادة أولئك الذين فقدوا وظائفهم وتعويض رواتبهم .[١٧] ومع ذلك , فإن الإطار الكامل للتعويضات المتوخى في القانون رقم 20 تتم صياغة مفاهيمه بشكل ضيق للغاية. تم تصور التعويض المادي فقط , وإلى حد ما رد الحقوق , مع استبعاد الأشكال الأخرى من الجبر. بعبارة أخرى , يفشل هذا القانون في صياغة أنماط محددة للتعويضات اللازمة للتصدي للجرائم الوحشية وعواقبها المدمرة - مثل ات والعبودية وتجنيد الأطفال واستخدامهم - فضلاً عن طبيعتها الواسعة النطاق والمنهجية التي ترقى إلى جرائم الفظائع بما في ذلك , على سبيل المثال لا الحصر , الإبادة الجماعية.

الناجون من داعش يدلون ببيان خلال مؤتمر صحفي بغداد
الصورة من قبل: مؤسسة جيان

في ١ مارس ٢٠٢١ , شرع البرلمان العراقي قانون الناجين الإيزيديين
الصورة: إعلام البرلمان العراقي

فيما يتعلق بالسبل القضائية المتاحة والفعالة للمطالبة بالتعويض , يمكن تقديم مطالبة مدنية عن "ضرر مادي أو معنوي مباشر" كجزء من الإجراءات الجنائية في العراق ضد المتهم. يجوز رفع الدعوى المدنية عن طريق التماس أو طلب شفوي مؤكد في السجل المكتوب في أي وقت أثناء جمع الأدلة , التحقيق الأولي حتى وقت صدور الحكم.[١٨] في حين أن الإجراءات الجنائية التي تهدف إلى معاقبة أنصار داعش تجري في كل من المحاكم الفيدرالية ومحاكم إقليم كردستان العراق بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب الخاصة بكل منهما , فإنها بالكاد يمكن أن تسهم في إثبات حق الضحايا في الجبر / التعويض.أي, بما أن مجرد الانتماء إلى داعش أو دعمه بأي صفة يكفي للإدانة وإصدار الأحكام اللاحقة , فإن مقاتلي داعش المزعومين لا يُتهمون بجرائم محددة , ولكن يُتهمون بدعم الإرهاب بشكل عام .[١٩] هذا , بالإضافة إلى حرمان الناجيات من الاعتراف الرسمي بالأخطاء التي ارتكبت بحقهن والتي غالبًا ما تكون عنصرًا حاسمًا في عملية التعويض , يمنعهن من تقديم دعاوى تعويض في سياق الإجراءات القضائية. كما أن هناك نقصًا في الوعي بين الناجيات حول هذا الاحتمال , ولا توجد آليات دعم أو حماية مع موظفين مدربين لتسهيل مشاركتهم في إجراءات المحكمة , سواء كشهود أو مدعين مدنيين , بطريقة آمنة وكريمة.

رابعا. انتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكم داعش

أدى النزاع المسلح الذي انتشر في جميع أنحاء العراق مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في بداية عام 2014 إلى تسريع دوامة العنف القائمة بالفعل إلى مستوى غير مسبوق.[٢٠] وقد تم توثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). بالإضافة إلى جهات فاعلة أخرى مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومجموعة حقوق الأقليات[٢١]. كان المجتمع اليزيدي مع الأقليات الأخرى (المسيحيين والأكراد والشبك والتركمان) مستهدفين بشكل خاص من قبل داعش. بعد سيطرة داعش على منطقة سنجار , تم أسر عائلات ايزيدية بأكملها. تبع ذلك فصل النساء والأطفال عن الرجال والأولاد الذين تزيد أعمارهم عن اثني عشر عامًا. تم تخيير الرجال والفتيان بين إطلاق النار عليهم على الفور أو اعتناق الإسلام. تم إعدام أولئك الذين رفضوا التحول , وأحيانًا على مسمع من عائلاتهم. تم بيع الفتيات والنساء الأصغر سناً , مع أطفالهن الصغار , للاستعباد الجنسي. تعرض أولئك الذين استمروا في المقاومة لعنف شديد (مثل الاغتصاب والضرب المبرح وقتل أطفالهم) أو حتى الإعدام. تم إرسال الأولاد فوق سن السابعة إلى معسكرات داعش لتلقي التدريب العسكري.

تم إجبار النساء على الجماع عن طريق الضرب المبرح أو التهديد بالاغتصاب الجماعي أو الموت أو ضرب أو بيع أطفالهن. تم تسجيل عدد من ادعاءات متسقة عن وحشية الفعل الجنسي عينه الذي أدى إلى حدوث نزيف وجروح وكدمات. عوقبت محاولات الهروب بشدة. وحُرم الضحايا من الرعاية الطبية للإصابات التي لحقت بهم نتيجة أمور منها العنف الجنسي. أُجبر الناس على حضور إعدامات علنية , وبعدها عُرضت جثث المعدومين على الملأ. استخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أساليب متنوعة لإيقاع الألم مثل الضرب (بما في ذلك بأشياء راضة مثل العصي أو الكابلات) ؛ الجلد؛ بتر الأطراف؛ الحرمان من الطعام والماء ؛ أوضاع الإجهاد (الإجبار على الركوع مع تقييد اليدين خلف الظهر لمدة ٢٤ ساعة) ؛ إجبارهم على مشاهدة عمليات إعدام أو تعذيب أو اغتصاب أفراد الأسرة و / أو أفراد من نفس المجموعة العرقية / الدينية ؛ التهديد بإطلاق النار على الضحايا أو أفراد أسرهم (بما في ذلك الأطفال) أو قتلهم أو اغتصابهم ؛ الحبس في زنزانة مظلمة في ظروف يرثى لها (أي غمرها بالماء القذر) لفترات طويلة ؛ الإهانة (أي تسمية الضحايا الإيزيديين بـ "الكفار" و "الخنازير") , وإجراء التدخلات الطبية القسرية (سحب الدم). لا يزال حتى الآن أكثر من ٢٧٠٠ من النساء والأطفال الأيزيديين في عداد المفقودين , ربما لا يزالون في أسر داعش[٢٢].

من روايات الناجيات , يتضح أن النساء والفتيات , بما في ذلك من لا تتجاوز أعمارهن التاسعة , تعرضن لأشكال مختلفة من العنف الجنسي بما في ذلك اختبارات العذرية والاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والإجهاض القسري. لعب العنف الجنسي دورًا رئيسيًا في عهد داعش الإرهابي. وبحسب ما ورد كان غالبية الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي المنهجي من النساء والفتيات من الديانة الايزيدية, لكن ايضاً تضرر أعضاء الأقليات الدينية والعرقية الأخرى.

المباني المدمرة حول وسط مدينة سنجار
الصورة: ليفي كلانسي

خامساً. السياق السابق لسن قانون الناجيات الايزيديات

من خلال التوقيع على بيان مشترك مع الأمم المتحدة بشأن منع والاستجابة له (٢٠١٦ [٢٣], تعهدت الحكومة العراقية بتقديم تعويضات للناجين من العنف الجنسي وأطفالهم. منذ يناير ٢٠١٩ , تعمل المنظمة الدولية للهجرة في العراق على بناء قدرات المسؤولين الحكوميين وكذلك المجتمع المدني بشأن تعويضات الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

انطلقت العملية في نيسان / أبريل ٢٠١٩ عندما قدم الرئيس العراقي السابق برهم صالح مشروع قانون الناجيات الإيزيديات (مشروع قانون أولي) إلى البرلمان العراقي لمراجعته والموافقة عليه.[٢٤] كان مشروع القانون الأولي خطوة في الاتجاه الصحيح حيث تبنى مفهومًا شاملاً للتعويضات من خلال تضمين أحكام تتناول , بالإضافة إلى التعويض , أشكالًا أخرى من جبر الضرر بما يتماشى مع المبادئ الأساسية. وبصورة أدق , فإنه توخى الرعاية النفسية والطبية والإسكانوقطع أراضي والتعويض , والتعليم , وتدابير كسب العيش , فضلاً عن أنشطة إحياء و تخليد الذكرى. ومع ذلك , لم يكن نطاق الناجيات المؤهلات واضحًا , وتم تجاهل الانتهاكات التي تعرضوا لها تمامًا. [٢٥] بالإضافة إلى ذلك , كانت عملية التشاور مع الناجيات ومنظمات المجتمع المدني والخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين غائبة تمامًا .[٢٦]

وبالإضافة إلى كل ما تقدم , نجح مشروع القانون الأولي في حشد كل من الناجيات ومنظمات المجتمع المدني للعمل مع السلطات العراقية والمنظمات الدولية على التعديلات .[27] بالإضافة إلى ذلك , نظمت المنظمة الدولية للهجرة في العراقبالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة في كوسوفو والمنظمة الدولية للهجرة في كرواتيا , زيارة دراسية للأعضاء من مجلس النواب العراقي الى كوسوفو وكرواتيا لمراجعة إطار العمل وتنفيذ برامج التعويضات الخاصة .[28] وعقدت ورش عمل مع الناجيات وصناع السياسات لمعالجة الفجوة بين مشروع القانون الأولي ومطالب الناجيات

الرئيس العراقي يصادق على قانون الناجيات الايزيديات في يوم المرأة العالمي
الصورة: موقع الرئاسة العراقية

قام تحالف من منظمات المجتمع المدني العراقي , التحالف للتعويضات العادلة (التحالف للتعويضات العادلة) والمنظمات المكونة له, بدور قيادي من خلال صياغة اقتراحات لتحسين مشروع القانون الأولي والدعوة إلى سن قانون قانون الناجيات الأيزيديات. ولهذه الغاية , أعد التحالف للتعويضات العادلة مشروع قانون خاص به, قانون تعويضات الناجيات من المرتكب أثناء نزاع داعش في العراق , لإحياء النقاش العام حول تعويضات للناجيات من. [٣٠] كان الهدف الرئيسي هو المدافعة لخطة تعويضات شاملة وموجهة للناجيات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأفضل الممارسات.

تم إعداد مشروع قانون آخر لتحسين مشروع القانون الأولي , قانون التعويضات لضحايا العنف الجنسي , من قبل مركز نقابة المحامين الأمريكيين لحقوق الإنسان (مركز نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان) .[٣١] كان لجهود المناصرة من قبل كل من التحالف للتعويضات العادلة و مركز نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان مسارات منفصلة ولكن تم تنسيقها. نظم التحالف للتعويضات العادلة عدة جلسات إعلامية افتراضية وشخصية للبرلمانيين العراقيين , بما في ذلك زيارة إلى اللجنة القانونية لمجلس النواب العراقي وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تم عقد مؤتمر افتراضي.

كما أثار معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) , الذي يعمل مع أعضاء البرلمان , وكذلك لجنة حقوق الإنسان والشؤون القانونية والمرأة والأسرة والطفولة , أهمية إقرار القانون خلال هذه الفترة. ولتحقيق هذه الغاية , قدمت مراجعة شاملة لمشروع القانون الأولي بالإضافة إلى مزيد من الدعم البحثي استجابة للقضايا المتطورة قبيل إقراره.

يجب ألا ننسى النساء الإيزيديات الناجيات أنفسهن اللواتي طالبن لتوسيع معايير الأهلية بحيث لا تشمل فقط النساء الأيزيديات اللائي متن أثناء أسر داعش وأقرب أقربائهن , وكذلك الرجال والأطفال والفتيات والنساء الأيزيديين الآخرين , ولكن أيضًا النساء من مجموعات الأقليات الأخرى اللائي تعرضن لجرائم داعش.[٣٢]

وبحسب القوانين العراقية , يجب أن يمر مشروع القانون بثلاث "قراءات" قبل أن يصوت عليه مجلس النواب يمكن خلالها إدخال تعديلات على النص. تم الانتهاء من القراءة الأولى لمشروع القانون في تموز ٢٠١٩, والثانية في تشرين الثاني ٢٠٢٠ ومن المفترض أن يكون سبب هذا الانقطاع الطويل , على الأقل جزئيًا , هي جائحة كوفيد -١٩. في كانون الأول ٢٠٢٠ , قامت المنظمة الدولية للهجرة في العراق بتسهيل المداولات التشريعية النهائية بين المشرعين والناجيات ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.[٣٣]

وقد أدى ذلك إلى مشروع قانون منقح أعدته لجنة المرأة والأسرة والطفولة البرلمانية ولجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين. بعد الاتفاق تم تبني مشروع القانون في نهاية المطاف في مارس ٢٠٢١ قبل القراءة الثالثة الأخيرة على أن القانون: لن ينطبق فقط على مجموعات الأقليات الايزيدية بل شمل ايضاً المسيحية والتركمانية والشبكية. تم تصحيح نقاط الخلاف الرئيسية وهي: تم تقديم تعريف للجرائم , بما يتماشى إلى حد ما مع تعريف الأمم المتحدة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات[٣٤]؛ تم توسيع نطاق الناجين المؤهلين ليشمل , بالإضافة إلى النساء الإيزيديات , الناجيات المسيحيات والتركمانيات والشبكيات , والأطفال الأيزيديين الذين اختطفهم داعش , وكذلك الناجين من القتل الجماعي , بغض النظر عن الجنس والعمر. أيضًا , لم يعد الاعتراف بالإبادة الجماعية يشير جلباً إلى النساء الإيزيديات (كما كان الحال في مشروع القانون الأولي) ولكن إلى المجتمع الايزيدي , وبالتالي يشمل الجرائم المرتكبة ضد الرجال والفتيان. بالإضافة إلى ذلك , أصبح الاعتراف بالإبادة الجماعية الآن أكثر شمولاً لأنه يشير , بالإضافة إلى الايزيديين , إلى الناجيات المسيحيات و التركمانيات و الشبكيات , فضلاً عن إضافة جرائم ضد الإنسانية. كما تم تحديد إجراءات للطعن في القرارات التي تصدرها اللجنة التي تنظر في الطلبات.

من ابرز العيوب في هذا القانون هو, عدم معالجة القضية الخلافية والحساسة المتعلقة بالأطفال المولودين من العنف الجنسي, على الرغم من أن هذا الحكم كان متوخى في مشروع القانون الأولي. وبالمثل , لم يتم الاعتراف بالرجال والفتيان الذين تعرضوا للعنف الجنسي[٣٥] , وكذلك الناجين المنتمين إلى بعض الأقليات التي استهدفتها داعش مثل الكاكائية و أيضًا كل من العرب الشيعة والسنة. ومن المؤسف أيضًا أن القانون لا يشمل الأفراد المتضررين من الجرائم التي ارتكبتها جميع أطراف صراع داعش في العراق. كانت نقطة ضعف اضافية هي أن الناجيات المؤهلات تم تعريفهن على أنهن تعرضن لانتهاكات تم تعدادها منذ ٣ آب ٢٠١٤ وتم إطلاق سراحهن بعد ذلك. هذا يختلف عن مشروع القانون الأولي حيث تم تحديد التاريخ النهائي في ١٠ حزيران ٢٠١٤ , وهو اليوم الذي سيطر فيه داعش على الموصل. نظرًا لأنه تم اختطاف العديد من الناجين غير الايزيديين قبل 3 آب ٢٠١٤, فمن غير المؤكد ما إذا كان سيتم اعتبارهم مشمولين بأحكام القانون. على الرغم من أن تغيير التاريخ لم يكن يهدف إلى استبعاد الناجين من غير الايزيديين من نطاق القانون , ولكن من المحتمل استجابة للحساسية الايزيدية , إلا أنه أثار الارتباك وانعدام الثقة بين أفراد مجتمعات الأقليات المتضررة. بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من الذين تم أسرهم قبل ٣ آب ٢٠١٤ كانوا لا يزالون محتجزين في ذلك التاريخ وبعده , لا ينبغي التشكيك في أهليتهم. [٣٦] في النهاية , اللجنة المشكلة بموجب قانون الناجيات الأيزيديات للتحقق من الطلبات المقدمة ستكون لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن. لم يتم تحديد الرجال والفتيان المعرضين للعنف الجنسي بشكل صريح على أنهم فئة قائمة بذاتها من الناجين المؤهلين , ولكن مع ذلك , قد يصبحون مؤهلين عند استيفاء معايير الأهلية المشار إليها (الأطفال الأيزيديون الذين اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الرجال والفتيان من جميع المجتمعات الأربعة المشار إليها الذين نجوا من القتل الجماعي).

في الختام , فإن النتيجة النهائية , رغم أنها ليست مثالية بأي حال من الأحوال ,لكنها توفر أساسًا سليمًا للعمل المهم الذي ينتظرنا: جبر الضرر الذي لحق بالناجين من جرائم داعش في العراق.

سادساً. نطاق ومحتوى قانون الناجيات الإيزيديات

تم اعتماد قانون الناجيات الأيزيديات [٣٧] (قانون الناجيات الأيزيديات) أخيرًا في ١ آذار ٢٠٢١ وتم التصديق عليه في ٨ آذار ٢٠٢١. [٣٨] قانون قانون الناجيات الأيزيديات هو قانون فيدرالي والحكومة العراقية هي المسؤولة الوحيدة عن تنفيذه. وعد هذا القانون بتقديم الإغاثة التي طال انتظارها ليس فقط للنساء الأيزيديات والشبكيات والتركمانيات والمسيحيات اللائي عرضتهن داعش للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات , ولكن أيضًا للرجال والنساء من هذه المجتمعات الذين نجوا من عمليات القتل الجماعي وكذلك الأطفال الأيزيديين الذين تم أسرهم. بتعبير أدق , الناجون المؤهلون للحصول على تعويضات بموجب قانون الناجيات الأيزيديات هم:

- النساء والفتيات الايزيديات والتركمانيات والمسيحيات والشبكيات اللائي نجون من "العنف الجنسي والاختطاف والاستعباد الجنسي وبيعهن في أسواق العبيد وفصلهن عن أسرهن وإجبارهن على تغيير دينهن والزواج القسري والحمل والإجهاض القسري أو إلحاق الأذى الجسدي والنفسي بهن من قبل داعش منذ تاريخ ٢٠١٤.٨.٣ وإطلاق سراحهن بعد ذلك ";[٣٩]
- الأطفال الأيزيديون "الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً وقت اختطافهم" ؛ [٤٠]
- الإيزيديون والتركمان والمسيحيون والشبك (بغض النظر عن الجنس والعمر) الذين نجوا من "عمليات القتل الجماعي والقضاء الجماعي التي نفذها داعش في مناطقهم" ؛[٤١]

يفرض قانون قانون الناجيات الأيزيديات عددًا من التعويضات المادية والمعنوية الهامة للمستفيدين المشار إليهم , من ضمنها:

- ٠التعويض على شكل راتب شهري [٤٢] (مبلغاً لا يقل عن ضعف الحد الأدنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد , والذي يبلغ حاليًا حوالي ٨٠٠،٠٠٠ دينار عراقي)

النازحون من أصول وخلفيات مختلفة يشاركون معًا في الحوار و انشطة داعمة للبيئة من قبل مؤسسة جيان في مخيم أربات للنازحين , السليمانية
الصورة من قبل: مؤسسة جيان

- التعويض على شكل راتب شهري [٤٣] (مبلغاً لا يقل عن ضعف الحد الأدنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد ، والذي يبلغ حاليًا حوالي 800.000 دينار عراقي)
- قطعة أرض سكنية بقرض عقاري أو وحدة سكنية مجانية [٤٤]
- الإعفاء من شرط العمر إذا اختار الناجون العودة للدراسة ؛ [٤٥]
- الأولوية في التعيين في الوظائف العامة ؛ [٤٦]
- حق الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل (الهدف الرسمي لـ قانون الناجيات الأيزيديات هو إعادة تأهيل الناجين ودمجهم في المجتمع). [٤٧] و يتم ذلك من خلال فتح مراكز إعادة التأهيل الصحي والنفسي لمعالجة الناجين ؛[٤٨]
- الاعتراف الرسمي بارتكاب داعش إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ضد مجموعات الأقليات الايزيدية والتركمانية والمسيحية والشبكية. علاوة على ذلك ، تم تكليف وزارة الخارجية العراقية بالتعريف بهذه الجرائم في المحافل الدولية ؛ [٤٩]
- تحديد يوم 3 آب [8] يومًا وطنيًا للتعريف عن الجرائم المرتكبة ضد الإيزيديين والأقليات الأخرى المحددة في القانون والذي سيتم خلاله تنظيم فعاليات تذكارية تشمل إزاحة الستار عن النصب والتماثيل وتنظيم المعارض ؛ [٥٠]
- الالتزام بالبحث عن جميع المفقودين وتنسيق الجهود لفتح مقابر جماعية وتحديد الضحايا وإعادتهم إلى عائلاتهم لدفنهم بشكل لائق ؛ [٥١]
- التزام السلطات بالتحقيق في الجرائم المشمولة بقانون قانون الناجيات الأيزيديات ومقاضاة مرتكبيها, وحماية الشهود واستبعاد إمكانية منح عفو عام أو خاص عن الجرائم التي يشملها قانون قانون الناجيات الأيزيديات ؛ [٥٢]
- بالإضافة إلى ذلك ، وسعت اللوائح المرتبطة هذه الالتزامات إلى أبعد من ذلك ، بما في ذلك ، على سبيل المثال ، التزام الوكالات الحكومية بتطوير مناهج متخصصة حول صراع داعش تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي ونبذ العنف. أخيرًا ، ينص قانون قانون الناجيات الأيزيديات جلياً على أمور من بينها هدف منع تكرار الانتهاكات التي حدثت ضد الأقليات المشار إليها. [٥٣]

من المتوخى قيام هيئتين, تم إنشاء كليهما تحت رعاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الفيدرالية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) , لتنفيذ قانون : قانون الناجيات الأيزيديات المديرية العامة لشؤون الناجيات المديرية العامة لشؤون الناجيات) واللجنة المخولة بمراجعة الطلبات والاستئنافات والبت فيها. في حين أن المديرية العامة لشؤون الناجيات هي لتنسيق عمليات التواصل والتقديم والتحقق بالإضافة إلى توزيع الخدمات [٥٤], فإن اللجنة مكلفة بالتحقق من الطلبات المقدمة في غضون 90 يومًا من لحظة التقديم [٥٥] وتحديد مبلغ الراتب الشهري وفقًا للضرر المادي أو المعنوي الذي لحق بالناجي المؤهل [٥٦]. يجب تقديم الطلبات إلى اللجنة بإحدى الطرق التالية: مباشرة , من خلال المديرية العامة لشؤون الناجيات من خلال البوابة الإلكترونية .[٥٧] لم يحدد أي من قانون الناجيات الأيزيديات أو تعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ (تعليمات تنفيذ قانون الناجيات الايزيديات) موعداً النهائي لتقديم الطلبات .

وتتكون اللجنة من ٨ أشخاص: قاض يرشحه مجلس القضاء الأعلى (رئيسًا) , مدير عام المديرية العامة لشؤون الناجيات السيدة سراب إلياس في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (نائب الرئيس) , و ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة العدل و هيأة التقاعد الوطنية والمفوضية العليا لحقوق الإنسان وحكومة إقليم كردستان . [٥٨] تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في الأسبوع بأغلبية مطلقة من الأعضاء وتتخذ قرارات بأغلبية الحاضرين . [٥٩] أثناء إجراءات مراجعة الطلب, يتعين على اللجنة أولاً اللجوء إلى الوثائق الرسمية ومخاطبة السلطات ذات الصلة لإثبات وقوع الجرائم المنصوص عليها في قانون قانون الناجيات الأيزيديات , قبل اللجوء إلى ملفات التحقق الأخرى المشار إليها (نتائج توثيق الجرائم التي قامت بها المنظمات الدولية و / أو المنظمات غير الحكومية).[٦٠] يمكن لمقدم الطلب , في حالة القرار برفض طلبه, تقديم طعن في غضون 30 يومًا إلى نفس اللجنة. يمكن الطعن في قرار اللجنة بشأن طلب الطعن أمام محكمة البداءة المختصة التي يعتبر حكمها في هذه المسألة باتاً وملزمًا.[٦١] بالنظر إلى أنه قد يطالب جميع الناجين من داعش , من بين آخرين , بالتعويض عن خسائر الممتلكات والإصابات الشخصية و فقدان أفراد الأسرة بموجب القانون رقم ٢٠ , فان الشرط البين الذي ينص على أن تعويض الناجيات و المشمولين وفق احكام هذا القانون لايمنع من تعويضهم بموجب قوانين محلية او قرارات دولية خاصة بهم ذات صلة هو أمرٌ مهمٌ للغاية .[٦٢]

سابعا. ردود الفعل الدولية

لقي إقرار قانون قانون الناجيات الأيزيديات استحسانًا استثنائيًا , ليس فقط من قبل مسؤولي و أجهزة الأمم المتحدة , ولكن أيضًا من قبل الدول والمنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان.

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش , في الذكرى السابعة لهجمات داعش عام ٢٠١٤ على الايزيديين والمجتمعات الأخرى في العراق , أشاد بسن قانون قانون الناجيات الأيزيديات ودعا إلى تنفيذه السريع .[٦٣] ووصفت المنظمة الدولية للهجرة في العراق إقرار قانون قانون الناجيات الأيزيديات بأنه "لحظة فاصلة في إطار الجهود المبذولة لمعالجة ما خلفته جرائم داعش ضد الأيزيديين والأقليات الأخرى "التي" تضع العراق من بين البلدان الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعترف بالناجين من ات وتتخذ خطوات لمعالجة مظالمهم بما يتماشى مع المعايير الدولية. "[٦٤] رّفت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) [٦٥]

عتماد قانون قانون الناجيات الأيزيديات على أنه "خطوة رئيسية في تلبية احتياجات الناجين". أشاد الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع بقانون قانون الناجيات الأيزيديات باعتباره "إنجازًا رائعًا ... [يمتلك] القدرة على أن يصبح المعيار الذهبي لخطط التعويضات المستقبلية , مما يضرب مثالًا يحتذى به للحكومات الأخرى في كيفية الوفاء بالتزاماتها تجاه الناجين ". [٦٦] أشار المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية إلى قانون قانون الناجيات الأيزيديات على أنه" إشارة مهمة إلى أن المساءلة والتعويضات واحتياجات العودة لضحايا داعش مهمة "وحث الحكومة العراقية على إعطاء الأولوية لتنفيذها[٦٧].

في حين أثنت لجنة حقوق الإنسان [٦٨]على الحكومة العراقية لاعتمادها قانون قانون الناجيات الأيزيديات, فإن لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية للعراق قد خطت خطوة إلى الأمام من خلال مطالبة الحكومة العراقية بما يلي:

> ... ضمان التنفيذ الفعال و المناسب زمنيا لقانون قانون الناجيات الأيزيديات من خلال (١) تخصيص الأموال الكافية , (٢) تعزيز معالجة الدعاوى , (٣) ضمان المشاركة الفعالة للنساء من المجتمعات المتأثرة بالنزاع في تنفيذه , على سبيل المثال من خلال التشاور أو الإدماج كموظفين , و (٤) إجراء بناء قدرات منتظم لجميع الموظفين العاملين على تنفيذه , بما في ذلك التعامل الأخلاقي والواعي بالصدمات مع الضحايا .[٦٩]

مقر الأمم المتحدة
الصورة: منظمة السياحة العالمية

أضاف مجلس الأمن للامم المتحدة في قراراته السنوية بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الفقرة التالية في الديباجة:

> "وإذ ترحب باعتماد قانون الناجيات الإيزيديات , وإذ تقر بالجهود المبذولة للتعجيل بتنفيذ أحكامه , وتؤكد أهمية تنفيذه الفعال وفي الوقت المناسب , وضرورة محاسبة مرتكبي العنف القائم على الجنس و العنف الجنسي المتصل بالنزاع , لتوفير الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للضحايا , وتقديم التعويضات وتدابير الإنصاف لجميع الناجين المحددين في القانون , ودعوة حكومة العراق إلى توسيع أحكامه لتشمل جميع الضحايا ".[٧٠]

في رسالة إلى العراق , أرسلها بشكل مشترك عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان[٧١] , تم الترحيب بالتقدم المحرز نحو الاعتراف بـ و معالجة الضرر الذي لحق بالأيزيديين والمسيحيين والتركمان والشبك من خلال اعتماد قانون قانون الناجيات الأيزيديات, ولكن اختتمت بدعوات لتوسيع نطاق الناجين المؤهلين وكذلك لضمان التنفيذ الفعال والسريع. في قرار تم تمريره بالإجماع يعترف بفظائع داعش ضد الأيزيديين في العراق على أنها إبادة جماعية , طلب أعضاء البرلمان الألماني في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣ من الحكومة الفيدرالية الألمانية حث حكومة العراق على التنفيذ الفوري لقانون قانون الناجيات الأيزيديات وتزويد الناجين من جرائم داعش التعويضات المنصوص عليها في القانون.

أخيرًا وليس آخرًا , أشادت منظمة العفو الدولية بإقرار قانون قانون الناجيات الأيزيديات ودعت إلى مزيد من التقدم في التنفيذ [٧٢], في حين وصفته مجموعة حقوق الأقليات الدولية بأنه معلم كبير و احد الأمثلة النادرة للتشريعات في العالم التي تتناول على وجه التحديد حقوق واحتياجات ضحايا .[٧٣]

ثامنا. جهود التنفيذ

على الرغم من الميزات البارزة لقانون قانون الناجيات الأيزيديات , فإن أي قانون يثبت جدارته فقط بتطبيقه. لهذا السبب , يجب إيلاء اهتمام خاص لمتابعة التنفيذ وتحديد التحديات والفرص التي يواجهها القانون.

تم تحديد أول خطوة لتنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات في القانون نفسه , حيث فوض النص مجلس الوزراء بإصدار التعليمات الخاصة (اللوائح) لتسهيل التنفيذ في غضون ٩٠ يومًا من نشر قانون الناجيات الأيزيديات في الجريدة الرسمية. [٧٤]. لا يعد اصدار التعليمات في الوقت المناسب أمرًا حاسمًا فقط لتمكين التعويضات من الوصول إلى الناجين دون تأخير لا داعي له ولكن أيضًا لسد الثغرات وتوضيح أحكام قانون الناجيات الأيزيديات بحيث يتم تطبيق ومراجعة وتوزيع الفوائد بطريقة مرتكزة على الناجين ومستنيرة للصدمات.

لتسليط الضوء على أفضل الممارسات , قام التحالف للتعويضات العادلة بتطوير ونشر التوصيات الرئيسية إلى مجلس الوزراء العراقي للنظر في تطوير تعليمات التنفيذ المرتبطة بقانون الناجيات الإيزيديات. [٧٥] تم إرسال هذه التوصيات إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , مجلس الوزراء , ومجموعة العمل التي تم تشكيلها لوضع المسودة الأولية للوائح. فيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية الموضحة في توصيات :التحالف للتعويضات العادلة

> "عند تطوير اللوائح القادمة , يجب أن يكون النهج المركز على الناجين في المقدمة وفي المركز. قد يستلزم ذلك الالتزام بمبدأ عدم إلحاق الضرر , والحفاظ على سرية الناجين , وإعطاء الأولوية لسلامتهم ورفاههم وكرامتهم. يجب وضع مدونة لقواعد السلوك و

> وآلية لتطبيقها توضح بالتفصيل الالتزامات الملموسة لجميع أولئك الذين يعملون مع الناجين. وضع برنامج تدريبي شامل لجميع المشاركين في التنفيذ ومراجعة الإجراءات وتقديم الخدمات. عند تحديد الراتب الشهري للناجين , يجب افتراض ضعف الشخص على أنه معيار التقييم الرئيسي. توضيح أن من تعرضوا لجرائم داعش, قبل ٣ آب ٢٠١٤ واستمروا في المعاناة من نفس الانتهاكات على الأقل حتى ٣ آب ٢٠١٤ , مؤهلون للحصول على تعويضات. تبني فهم شامل لإعادة التأهيل يشمل مجموعة من الخدمات المخصصة للناجين وعائلاتهم. تصوَّر إجراء مشاورات منتظمة مع الناجين لتلقي ملاحظاتهم وتكييف الإجراءات وفقًا لذلك. إنشاء إجراءات تطبيق وتحقق عادلة وفعالة وملائمة للناجين. إجراء المقابلات مع الناجين فقط في حالة عدم توفر بيانات داعمة أخرى أو بناء على طلبهم. وضع ضمانات لتجنب وصم الناجين وإعادة تعرضهم للصدمات أثناء التواصل والتطبيق والمراجعة وتقديم الخدمات. التأكد من أن المطالبات يتم تقييمها وفقًا لمعايير اثبات مخففة , ولا ترقى إلى المستوى القانوني للأدلة بموجب القانون المدني أو الجنائي. بمجرد أن يتمكن الناجون من إثبات بعض الصحة في ادعاءاتهم , ينبغي أن ينشأ افتراض الأهلية لتحويل عبء الإثبات إلى اللجنة. خلق السبل لضمان أن الناجين المقيمين خارج العراق يمكن أن يدركوا بشكل فعال حقهم في التعويضات. توضيح أنه لا يوجد قانون تقادم لتقديم مطالبات التعويضات وتقديم المنافع بموجب القانون. تحديد طرق فعالة للتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية ".

في ١٤ أيار ٢٠٢١ , بدأ التحالف للتعويضات العادلة حملته على وسائل التواصل الاجتماعي التي تسلط الضوء يوميًا على واحدة من توصياته الرئيسية الـ ٢١ إلى السلطات العراقية بشأن لوائح قانون الناجيات الأيزيديات المركزة على الناجين . [٧٦] وتم تصميم ٧٦ توصية لتسليط الضوء على جوانب معينة لتحسين اللوائح التنفيذية(التعليمات).

أخذت المنظمة الدولية للهجرة في العراق زمام المبادرة في دعم جهود الحكومة العراقية لصياغة التعليمات الخاصة لتنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات والمصادقة عليها من خلال تنظيم اجتماع مع نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية والهيئات الحكومية الرئيسية الأخرى في أوائل أيار ٢٠٢١. كما يسرت اجتماعات مجموعة عمل [٧٧] مكلفة من قبل مجلس الوزراء لتطوير التعليمات قانون الناجيات الأيزيديات. اجتمعت مجموعة العمل في أوائل حزيران ٢٠٢١ لوضع المسودة الأولى للوائح , والتي تمت مناقشتها مع منظمات المجتمع المدني والناجين خلال اجتماع ثان لمجموعة العمل في أربيل في ٢٢٩ و ٣٠ حزيران ٢٠٢١.

تم إرسال توصيات التحالف للتعويضات العادلة مسبقًا وتم تقديمها شخصيًا إلى المسؤولين الذين حضروا اجتماع مجموعة العمل. تم الانتهاء من اللوائح في تموز ٢٠٢١ وأرسلت إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. ومع ذلك , فقد تركت النسخة النهائية العديد من المشكلات الأكثر أهمية دون معالجة , في حين تم تجاهل توصيات التحالف للتعويضات العادلة الرئيسية إلى حد كبير.[٧٨] وقد تم في النهاية سن تعليمات رقم 4 لسنة ٢٠٢١ (تعليمات تنفيذ قانون الناجيات الايزيديات) في أيلول ٢٠٢١ (بعد حوالي ٣ أشهر من التأخير).

بصرف النظر عن سن تشريعات ثانوية , تم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات لتنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات , بما في ذلك تعيين المدير العام للمديرية العامة لشؤون الناجيات (هيئة خاصة تم تاسيسها لتسهيل تنفيذ القانون) , و افتتاح مكتب في الموصل كمقر لهذه المديرية العامة . عين مجلس الوزراء سراب الياس , محامية ايزيدية , كمدير عام دائرة شؤون الناجيات.

وافتتحت المديرية رسمياً في آب ٢٠٢١ بالموصل في حفل حضره الناجون و رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والمدير العام . بعد عام واحد في آب ٢٠٢٢ أيضًا تم رسميًا افتتاح مكتب فرع للمديرية العامة لشؤون الناجيات في سنجار. [٧٩] لم يتم الإبلاغ عن أي تقدم حتى نهاية صياغة هذا التقرير في فتح المزيد من الفروع للمديرية , لا سيما في دهوك (إقليم كردستان العراق) و تلعفر (نينوى) كما هو مخطط مبدئيًا حيث تقيم هناك اعداد كبيرة من الناجين المؤهلين بموجب قانون قانون الناجيات الأيزيديات.[٨٠] تعمل المديرية العامة لشؤون الناجين حاليًا مع ١٧ موظفًا , في حين أن عدد الموظفين الضروري لعملياتها العادية يتجاوز 100 موظف[٨١]

لم يلقِ بعض الناجيات استحسانًا لافتتاح مقر المديرية العامة لشؤون الناجيات في الموصل , حيث تم احتجاز العديد منهم وتعذيبهم والاتجار بهم في تلك المدينة بالذات. جراء هذه الصدمة , لم يكن بإمكانهم تخيل العودة لتقديم مطالبة. وهذا يصعب من حالة وجود المزيد من فروع المديرية العامة لشؤون الناجيات ذات مواقع جيدة و دعم منظمات المجتمع المدني طوال عملية التقديم.

أ) التعاون والدعوة

على الرغم من التقدم الكبير المحرز بلا شك في تمرير قانون قانون الناجيات الأيزيديات , إلا أن هذا القانون سيبقى قانوناً على الورق دون تكريس مستمر, ولن تصل تدابيره التعويضية الموعودة إلى الناجين المحتاجين. في ضوء ذلك , من المهم جداً أن تظل السلطات العراقية ملتزمة بتكريم ودعم الناجين من داعش في الممارسة العملية من خلال المضي قدمًا في تنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات. ولذلك فإن المشاركة المنسقة للناجين أنفسهم والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وغيرهم أمر ضروري حتى لا تظل الفرص المتاحة من خلال قاون قانون الناجيات الأيزيديات غير محققة. في ما يلي , يتم تقديم لمحة عامة عن مبادرات التعاون والدعوة (لا يُقصد بذلك أن تكون قائمة شاملة) حول تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات الى الآن.

هناك اهتمام قوي (دولي وداخل العراق) في دعم تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات , ويتم تحديد أساليب الدعم المباشر لـالمديرية العامة لشؤون الناجيات من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. بعد فترة قصيرة من اعتماد قانون قانون الناجيات الأيزيديات في ١٥ آذار ٢٠٢١ نظمت المنظمة الدولية للهجرة في العراق وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ورشة عمل افتراضية مع أعضاء التحالف للتعويضات العادلة لفحص السمات الرئيسية لـ قانون الناجيات الأيزيديات ومناقشة اللبنات الأساسية للتنفيذ الفعال له. لتعزيز التنفيذ , عقد السفير البريطاني في بغداد بدعم من معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة في العراقاجتماعاً لـ ١٤ بعثة دبلوماسية ومنظمة دولية في آذار ٢٠٢٢. وركز الاجتماع على تنسيق الدعم الدبلوماسي من خلال "مجموعة من الأصدقاء" حول قضايا مثل الموازنة , بالإضافة إلى توفير الدعم المادي والتقني للتنفيذ.

بمناسبة مرور ستة أشهر على اعتماد قانون قانون الناجيات الأيزيديات , قدم التحالف للتعويضات العادلة بيانه الصحفي في مؤتمر صحفي عقد في بغداد في ١ أيلول ٢٠٢١. أشار هذا البيان ,

الذي تم إصداره بالتعاون مع الناجيات وبدعم من الشركاء الدوليين مثل منظمة العفو الدولية ورصد الإبادة الجماعية , إلى انعدام الاستعداد لوضع تشريعات ثانوية مركزة على الناجيات من قانون قانون الناجيات الأيزيديات , و الحاجة إلى تكثيف جهود تنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات. [٨٣]

في ٣٠ أيلول ٢٠٢١ , استضاف التحالف للتعويضات العادلة بالاشتراك مع مبادرة نادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع والمنظمة الدولية للهجرة في العراق وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق , حدثًا جانبيًا افتراضيًا رفيع المستوى على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "قانون الناجيات الإيزيديات: ضمان برنامج التعويض الفعال في العراق". قدم هذا الحدث منصة لتعبئة جميع أصحاب المصلحة لتجديد التزامهم واتخاذ إجراءات ملموسة نحو التنفيذ الفعال والمرتكز على الناجيات لقانون قانون الناجيات الأيزيديات .[٨٤]

في ١ آذار ٢٠٢٢ , بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاقرار قانون الناجيات الأيزيديات , نظم التحالف للتعويضات العادلة والمنظمة الدولية للهجرة في العراق حدثًا صحفيًا في بغداد بحضور المدير العام لـ المديرية العامة لشؤون الناجيات , سراب إلياس, وممثلي يونيتاد والمنظمة الدولية للهجرة في العراق والناجيات ومنظمات المجتمع المدنيوالممثلين الدبلوماسيين والناشطين للدعوة إلى نهج يركز على الناجين وتنفيذ أسرع وتمويل كاف.[٨٥]

في منتصف عام ٢٠٢٢ دعا معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان أعضاء البرلمان العراقي إلى تضمين تمويل قانون الناجيات الأيزيديات في قانون الطوارئ.

في اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب , ٢٦ حزيران ٢٠٢٢ , استضافت مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان و التحالف للتعويضات العادلة و المديرية العامة لشؤون الناجيات والمنظمة الدولية للهجرة في العراق وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) حدثًا في أربيل بعنوان: "حوار حول العدالة التعويضية: ضمان تعويضات فعالة في العراق". جمع هذا الحدث المسؤولين العراقيين وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والناجيات لمناقشة تنفيذ الاقتراحات الملموسة لتطوير التعويضات والعدالة الانتقالية في العراق التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الإنسان (أصدرت كلتا الهيئتين التعاهديتين ملاحظات ختامية بشأن العراق في عام ٢٠٢٢). قدم التحالف للتعويضات العادلة سابقًا , في سياق المراجعة المنتظمة لتنفيذ العراق لاتفاقية مناهضة التعذيب , تقريرًا بديلاً يركز على إعمال الحق في الإنصاف (مادة ١٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب) للناجين من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام . [٨٦]

في ١٧ تشرين الأول و ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ , نظم التحالف للتعويضات العادلة اجتماعات تنسيق افتراضية لتنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات لتكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات بين الجهات الفاعلة المستثمرة في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات (منظمات المجتمع المدني و المديرية العامة لشؤون الناجيات والمنظمة الدولية للهجرة في العراق, إلخ...). سيتم استخدام هذا التنسيق في المستقبل لتسهيل تبادل المعلومات والتواصل والتعاون.

أخيرًا , أنتجت مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان و التحالف للتعويضات العادلة وأعضاء مجلس الناجيات التابعين لها

مقطعي فيديو قصيرين لزيادة الوعي بمعاناة و مأساة الناجيات من داعش وتسليط الضوء على الناجين من الفظائع الأخرى وتشجيع التضامن بينهم. في مقطعي الفيديو اللذين تم إصدارهما في آب وكانون الأول ٢٠٢٢ , طالب الناجون بتنفيذ سريع ومركّز على الناجين لـ قانون الناجيات الأيزيديات. [٨٧]

ب) تمويل تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات (قانون الناجيات الأيزيديات)

على الرغم من أن قانون الناجيات الأيزيديات كتشريع فيدرالي سيتم تمويله بلا شك من الميزانية الاتحادية , إلا أنه لم يتم تناول اسلوب تمويل ملموس في التشريعات الأولية أو الثانوية. لم تكن هناك أيضًا حسابات تكاليف متاحة للجمهور (للموظفين والخدمات وإنشاء مراكز إعادة التأهيل وأنشطة تخليد الذكرى وما إلى ذلك) ولم يكن هناك تقييم لعدد الناجيات (داخل العراق وخارجه) التي قد تشير إلى عدد تقديري لمقدمي الطلبات والمستفيدين.

لا شك أن هذه الإجراءات ضرورية لتوجيه التخطيط المالي الفعال والميزانة. كما أن تشكيل الحكومة الذي طال أمده على مدار العام والخلافات السياسية ذات الصلة التي أعقبت الانتخابات العراقية في تشرين الأول ٢٠٢١ كان بالكاد مواتياً للتخطيط الشامل والميزانة. ومع ذلك , يجب الاعتراف بأنه في صيف عام ٢٠٢١ قام مكتب رئيس الوزراء بتخصيص مبلغ طارئ كتمويل أولي لبدء اعمال المديرية العامة لشؤون الناجيات.

في منتصف عام ٢٠٢٢ دعا معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان أعضاء البرلمان العراقي إلى تضمين تمويل قانون الناجيات الأيزيديات في قانون الطوارئ.
في اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب , ٢٦ حزيران ٢٠٢٢ , استضافت مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان و التحالف للتعويضات العادلة و المديرية العامة لشؤون الناجيات والمنظمة الدولية للهجرة في العراق وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) حدثًا في أربيل بعنوان: "حوار حول العدالة التعويضية: ضمان تعويضات فعالة في العراق". جمع هذا الحدث المسؤولين العراقيين وممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والناجيات لمناقشة تنفيذ الاقتراحات الملموسة
لتطوير التعويضات والعدالة الانتقالية في العراق التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الإنسان (أصدرت كلتا الهيئتين التعاهديتين ملاحظات ختامية بشأن العراق في عام ٢٠٢٢). قدم التحالف للتعويضات العادلة سابقًا , في سياق المراجعة المنتظمة لتنفيذ العراق لاتفاقية مناهضة التعذيب , تقريرًا بديلاً يركز على إعمال الحق في الإنصاف (مادة ١٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب) للناجين من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام .

البرلمانيون العراقيون يعطون الأولوية لتمويل تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات

في ٨ حزيران ٢٠٢٢ , أصدر البرلمان العراقي قانون الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية (قانون الطوارئ) الذي يسمح للحكومة باستخدام الأموال العامة للأمن الغذائي واحتياجات التنمية العاجلة,[٨٨] وخصص مبلغ ٢٥ مليار دينار عراقي لتمويل تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات. [٨٩] ومع ذلك, وفقًا لنص قانون الطوارئ سيتم فقط تمويل مخصصات لعدد من القطاعات العاجلة بالكامل وعلى الفور , في حين أن المخصصات الأخرى (الواقع ضمنها تمويل قانون الناجيات الأيزيديات) يجب إكمالها على خطوتين: ٥٠% من المبلغ المخصص سيتم تمويله من قبل وزارة المالية على الفور والـ ٥٠% الباقي من قبل الحكومة القادمة. وفقًا لـ المديرية العامة لشؤون الناجيات لغرض تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات , تم توفير ٥٠٠ مليون دينار عراقي في عام ٢٠٢١ , ٢٥ مليار دينار عراقي في عام ٢٠٢٢ بينما تم تضمين التمويل لعام ٢٠٢٣ في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ .[٩٠] ومع ذالك, اشار وزير العمل والشؤون الاجتماعية في ١١ شباط ٢٠٢٣ إلى أن ١٦ مليار دينار عراقي الذي تم تخصيصه بموجب قانون الطوارئ مودع حاليًا في الحساب المصرفي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في انتظار توزيعه كرواتب للناجيات. [٩١]

ج) التواصل والتوعية وبناء القدرات

لم يلق تشريع قانون (قانون الناجيات الأيزيديات) إستحسانًا من المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني العراقية فحسب ولكن أيضًا بشكل غير مفاجئ من قبل الناجين أنفسهم. ومع ذلك, سرعان ما أصبح واضحًا أن الناجين ومجتمعاتهم ليسوا على دراية جيدة بالنطاق الدقيق لقانون الناجيات الأيزيديات ومتطلبات الأهلية والمزايا المتاحة وتوقيت التوزيع. من ناحية أخرى, ساهم هذا في التوقعات والمعلومات الخاطئة حول نطاق ومحتوى قانون قانون الناجيات الأيزيديات . على سبيل المثال, زودت إحدى الناجيات المؤهلة للحصول على تعويضات بموجب قانون الناجيات الأيزيديات ولكنها كانت تتلقى بالفعل تعويضات بموجب القانون رقم ٢٠ عن وفاة أحد أفراد الأسرة بمعلومات خاطئة بأنها ستحتاج إلى الاختيار بين التعويضات المالية الشهرية بموجب هذين القانونين. بالإضافة إلى ذلك , أعربت بعض الناجيات عن توقعات غير واقعية فيما يتعلق بالمبلغ المتوقع للتعويض المالي والمتطلبات الإجرائية وسرعة تخصيصه , إلخ. [٩٢] وبالعودة إلى الوراء من منظور التوعية, لم يكن من المفيد أيضًا أن يشير عنوان القانون إلى الناجيات الإيزيديات فقط , على الرغم من أن فئات معينة من الناجيات من المجتمعات المسيحية والتركمانية والشبكية مؤهلة أيضًا لتطبيق التدابير التعويضية الفردية والاستفادة منها.[٩٣]

إن المنظمة الدولية للهجرة في العراق , بالإضافة إلى لعبها دورًا مهمًا في تبني وتنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات , تقدم منذ عام ٢٠٢١ التدريب الضروري جداً للمنظمات غير الحكومية حول كيفية إجراء جلسات رفع مستوى الوعي بقانون قانون الناجيات الأيزيديات. بحلول منتصف عام ٢٠٢٢ , تحول تركيز الدورات التدريبية إلى عملية تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات وكيفية مساعدة الناجيات بشكل فعال في هذا الصدد. بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ , كانت المنظمة الدولية للهجرة في العراق قد دربت ٢٢ منظمة غير حكومية في حين أن العدد الإجمالي للأفراد الذين تم تدريبهم كان ٥٣. [٩٤] وبالمثل , قامت المنظمة الدولية للهجرة في العراق أيضًا بتدريب موظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات على قانون قانون الناجيات الأيزيديات و التعليمات الخاصة بتنفيذه وعملية التقديم بالإضافة إلى المناهج التي تركز على الناجين للتعامل مع الناجين. [٩٥]

بعد بناء القدرات , أجرت المديرية العامة لشؤون الناجيات بدعم من المنظمة الدولية للهجرة في العراق ومنظمات المجتمع المدني المحلية أكثر من اثنتي عشرة جلسة توعية بقانون قانون الناجيات الأيزيديات في الميدان (مخيمات النازحين , سنجار , تلعفر , بعشيقة , دهوك). في بعض هذه النشاطات , شارك أعضاء شبكة أصوات الناجيات (جمعية محلية للناجيات) من خلال تقديم قانون الناجيات الأيزيديات للجمهور المستهدف.

خيرًا أنتجت المديرية العامة لشؤون الناجيات مقطعي فيديو [٩٦] مع تعليمات حول كيفية ملء استمارة الطلب (بالعربية والكردية) وورقة وقائع .[٩٧] تم إضفاء الطابع الرسمي على التعاون بين المنظمة الدولية للهجرة في العراق و المديرية العامة لشؤون الناجيات على تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ عندما وقع الطرفان اتفاقية تعاون.[٩٨] بعد بناء القدرات , أجرت المديرية العامة لشؤون الناجيات بدعم من المنظمة الدولية للهجرة في العراق ومنظمات المجتمع المدني المحلية أكثر من اثنتي عشرة جلسة توعية بقانون قانون الناجيات الأيزيديات في الميدان (مخيمات النازحين , سنجار , تلعفر , بعشيقة , دهوك). في بعض هذه النشاطات , شارك أعضاء شبكة أصوات الناجيات (جمعية محلية للناجيات) من خلال تقديم قانون الناجيات الأيزيديات للجمهور المستهدف.

كانت منظمات غير حكومية أخرى تقوم أيضًا بالتواصل والتوعية حول قانون الناجيات الأيزيديات في سياق مشاريعها الجارية وإمكانيات التمويل. ومع ذلك من الصعب إجراء تقييم لأنشطة التوعية هذه حيث لا توجد معلومات متاحة عن نطاق ومحتوى هذه الأنشطة.

د) تقديم الطلبات ومعالجتها

عادةً ما يكون تصميم نموذج طلب تعويضات مناسب وعملي مرحلة أساسية في أي برنامج تعويضات إداري. سيحدد نموذج الطلب إلى حد كبير ما إذا كانت عملية جبر الضرر تفي بالمعايير الدولية لتقديم "تعويض مناسب وفعال وسريع عن الضرر" , كما هو موضح في المبادئ الأساسية[٩٩] . تقديراً لهذه الحقيقة ,نظمت المنظمة الدولية للهجرة في العراق بالاشتراك مع معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان ورشة عمل في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢١ في أربيل لمناقشة تصميم نموذج طلب يركز على الضحية مع الخبراء وأصحاب المصلحة المهتمين بما في ذلك المدير العام لـ المديرية العامة لشؤون الناجيات . تم إرسال المسودة الأولى من نموذج الطلب إلى الحضور مسبقًا لتسهيل الملاحظات والمناقشة. علاوة على ذلك , في كانون الأول ٢٠٢١, نظمت المنظمة الدولية للهجرة في العراق زيارة دراسية ثانية لموظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات إلى كوسوفو من أجل المناقشة والتعلم من إجراءات التقديم الموضوعة بموجب المخطط الذي يقدم استحقاقات الاعتراف والرعاية الاجتماعية للناجين من العنف الجنسي المرتكب خلال حرب كوسوفو[١٠٠] .

بعد ما يقرب من عام من الاستعدادات , في ٧ أيلول ٢٠٢٢ , تم إطلاق عملية التقديم رسميًا. [١٠١] يمكن التقديم: مباشرة من خلال البوابة الإلكترونية المصممة خصيصًا لهذا الغرض ؛ شخصيًا بدعم من موظفي المديرية (يمكن تحديد المواعيد من خلال بوابة مكاتب الموصل وسنجار) ؛ ومن خلال تقديم نسخة ورقية مكتملة من استمارة الطلب مباشرة إلى المديرية. بالإضافة إلى ملء استمارة الطلب وإرفاق الوثائق الداعمة, يتعين على الناجين تقديم صورتين ونسخ ملونة

من عدد من وثائق الهوية الرسمية (بطاقة هوية الاحوال المدنية , بطاقة الجنسية العراقية , بطاقة السكن و البطاقة التموينية . [١٠٢] سيحصل كل متقدم على رقم تسجيل فريد صادر عن أمانة المديرية العامة لشؤون الناجيات . يمكن للمتقدمين متابعة تقدم / حالة طلباتهم من خلال البوابة الإلكترونية: https://ysl.ur.gov.iq/ . عند بدء عملية التقديم، تم الإبلاغ بأن الناجين المؤهلين المقيمين في بلدان ثالثة سيكون ايضا باستطاعتهم تقديم الطلبات من خلال البوابة الإلكترونية , ولكن في مرحلة لاحقة بسبب مشاكل فنية ١٠٣. في لحظة الانتهاء من هذا التقرير , يكون الاختبار من ميزة البوابة الإلكترونية التي تتيح تقديم الطلبات من الخارج جارٍ وستتاح هذه الخدمة قريبًا. ١٠٤

نظرة عامة على الأرقام المتاحة بخصوص تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات وعملية المراجعة [١٠٥]

منذ بدء عملية التقديم على قانون الناجيات الأيزيديات (أيلول ٢٠٢٢) حتى ٢٣ شباط ٢٠٢٣ , تم تقديم ١٦٠٠ طلب (٨٤٠ شخصيًا إلى مكاتب المديرية العامة لشؤون الناجيات و ٧٦٠ من خلال بوابة ألكترونية). عدد الطلبات الموافق عليها هو ٣٤٦ , وعدد الطلبات المرفوضة هو ١١ , في حين لم يتم تقديم أي طعن إلى اللجنة حتى الآن. و لم يتم تطبيق أي تدرج لمبلغ الراتب الشهري حيث أن جميع المتقدمين الناجحين حصلوا على بموجب المادة ١٠٦ من قانون قانون الناجيات الأيزيديات [١٠٦], العدد الإجمالي للمقابلات التي أجرتها اللجنة , وجميعها شخصيًا , هو ٥٠ لم يتقدم أي ناجٍ مقيم حالياً خارج العراق بطلبات حتى الآن.

معايير الإثبات غير الضرورية تصدم الناجين وتوصمهم وتعرضهم للأذى

اللجنة المشكلة بموجب المادة ١٠ من قانون (قانون الناجيات الأيزيديات) مخولة بمراجعة الطلبات والاستئنافات والبت فيها. على الرغم من الدلائل الأولية على أن اللجنة ستتبنى معيار إثبات مخفف حيث لن تُعتبر وثائق المحكمة الرسمية على الرغم من منحها القيمة الإثباتية المناسبة شرطاً أساسياً لاتخاذ قرار إيجابي,[١٠٧] أثبتت .ممارسات اللجنة خلاف ذلك

وبالتحديد , بعد شهرين من عملية تقديم الطلب , طُلب من الناجين تقديم شكوى جنائية أولاً إلى محكمة مكافحة الإرهاب في العراق الفيدرالي وتقديم مستندات التحقيق ذات الصلة مع طلب قانون الناجيات الأيزيديات الخاص بهم. سيتم رفض طلبات الناجين الذين لا يقدمون وثائق التحقيق , بغض النظر عن العدد الكبير من الأدلة الموجودة مسبقًا التي تم جمعها من قبل الهيئات الرسمية والمنظمات غير الحكومية وإمكانية قيام اللجنة نفسها بمقابلة الناجين. لا يتماشى هذا المطلب مع نص أو روح قانون الناجيات الأيزيديات واللوائح المرتبطة به , حيث تم السماح جلياً بتقديم مجموعة واسعة من المستندات الداعمة مثل السجلات الحكومية وتقارير المنظمات غير الحكومية وشهادة شهود العيان من بين وثائق أخرى دون إعطاء الأولوية الرسمية لاي منها. [١٠٨] اللجنة ملزمة فقط باستنفاد الأدلة الرسمية أولاً قبل اللجوء إلى دليل آخر [١٠٩]
ويجوز لها إذا لزم الأمر مقابلة المتقدمين الذين يفتقرون إلى الأدلة الكافية.[١١٠]
قد يمنع هذا المطلب بشكل فعال الآلاف من الناجين المؤهلين من الوصول إلى حقوقهم بموجب قانون قانون الناجيات الأيزيديات. وذلك لأن العديد من الناجين سوف يمتنعون عن تقديم شكاوى جنائية كي لا يعرضوا أنفسهم لسوء المعاملة والإذلال والعار والوصم التي يمارسها النظام القضائي. كما أن العديد من الناجين لن يتقدموا بشكاوى خوفًا على سلامتهم لعدم ثقتهم في القضاء العراقي في الحفاظ على السرية. هذا صحيح بالنسبة لجميع الناجين المؤهلين بموجب قانون قانون الناجيات الأيزيديات , ولكن بشكل خاص بالنسبة للإيزيديات والتركمانيات والمسيحيات والشبكيات الناجيات من العنف الجنسي والأطفال الأيزيديين الذين تم تجنيدهم قسراً من قبل داعش. كما أن هذا الأخير بموجب القانون العراقي الحالي يواجه خطر تجريم الذات وحتى المقاضاة.

أمثلة على الممارسات التعسفية من قبل السلطة القضائية التي شهدها أعضاء التحالف للتعويضات العادلة تشمل:

- صرح محقق على إحدى الناجيات الأيزيدية وأخبرها أنها "تكذب" وأنه "سوف يضعها في السجن بسبب ذلك". قالت الناجية في وقت لاحق إنها "لن تعود أبدًا [للإدلاء بإفادة] , حتى لو أعطوها جميع اموال العالم".
- أطلق موظفو المحكمة على الناجيات الشبكيات اسم "ماجدة" , وهي كلمة مهينة تستخدم لإهانة النساء والفتيات.
- تم تجاهل إحدى الناجيات ببساطة ولم يتم إصدار أي وثائق.

هـ) توزيع الفوائد والخدمات والاستحقاقات الأخرى

بالنظر إلى أن قانون الناجيات الأيزيديات يضمن عددًا من تدابير التعويض الفردية والجماعية مثل الرواتب والمساعدة النفسية والطبية و قطع اراضي والإسكان والفرص التعليمية وإحياء الذكرى , على سبيل المثال لا الحصر , فإن السؤال هو كيف ستنسق المديرية العامة لشؤون الناجيات جهود الجهات الفاعلة المؤسسية المختلفة بهدف الوفاء بوعود قانون الناجيات الأيزيديات في نهاية المطاف. من نص القانون و التعليمات الخاصة به , يترتب على ذلك أن الدور الرئيسي لـ المديرية العامة لشؤون الناجيات في هذا الصدد هو تنسيق عمل المؤسسات المختلفة (وزارة العدل , التعليم , الداخلية , الصحة , الهيئة الوطنية للتقاعد , حكومة إقليم كردستان , إلخ.) التي تقدم الخدمات ذات الصلة. في المرحلة الأولى من التنفيذ , يبدو أن مثل هذه الأنشطة لم تكن محور التركيز الأساسي لـ المديرية العامة لشؤون الناجيات ولا لأصحاب المصلحة الآخرين.

المديرية العامة لشؤون الناجيات بشأن تنسيق الجهود لتقديم خدمات و فوائد [قانون الناجيات الأيزيديات ال‌تعويضية[١١١

تم الاتصال بوزارة الخارجية العراقية لعقد ندوات ومؤتمرات لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية وكذلك مع سفارات الدول التي يقيم فيها بعض الناجين حاليا لتقديم الدعم. وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي , تم تشكيل لجنة لتحديد احتياجات الناجيات وإمكانية دعمهم لمواصلة تعليمهم. تم الحصول على الموافقة على إعادة الناجين إلى المدارس مع استبعاد شرط العمر والبحث عن إمكانية توفير صفوف خاصة لهم. و تم إجراء مشاورات مع وزارة الصحة لتقديم الخدمات الطبية للناجين والنظر في إمكانية فتح أقسام في تلعفر وسنجار وسنوني لتقديم الدعم والعلاج النفسي. بما أن المديرية العامة لشؤون الناجين هي نفسها جزء من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , فإن التنسيق مستمر , وقد تم توفير المرافق وكذلك الموظفين والوسائل المالية. وبالتعاون مع وزارة الداخلية , تم تشكيل لجنة خاصة لإصدار وثائق تعريف (تم تزويد أكثر من ٣٠٠ ناج بالوثائق اللازمة في عملية التقديم على قانون الناجيات الأيزيديات). تم إنشاء التعاون مع دائرة حقوق الإنسان في وزارة العدل للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات

تعمل المديرية العامة لشؤون الناجيات مع مجلس القضاء الأعلى ومحكمة استئناف نينوى لدعم الناجين وتسهيل إجراءاتهم في محاكم نينوى. أخيرًا , تم إنشاء تعاون مع حكومة إقليم كردستان لضمان أن الناجيات المقيمات في مخيمات النازحين داخليًا في إقليم كوردستان العراق لديهم إمكانية الوصول إلى إجراءات التقديم على قانون الناجيات الأيزيديات وفحص إمكانية مشاركة البيانات ووثائق التحقيق التي بحوزة الهيئات التابعة لحكومة إقليم كردستان.

في حين أن توزيع الرواتب الشهرية قد يبدو أمرا بارزاً نوعاً ما , يجب وضع ضمانات لضمان أن الناجين الأفراد يمكنهم الوصول بأمان والاستفادة من الوسائل المالية التي يحق لهم الحصول عليها. لم يتم تقديم أي معلومات رسميًا عن هذه الضمانات والجدول الزمني المتوقع لتوزيع الرواتب. ومع ذلك , في منتصف شباط ٢٠٢٣ , أخطرت المديرية العامة لشؤون الناجيات عبر صفحتها على الفيسبوك الناجين الذين تمت الموافقة على طلباتهم للتوقع بأن يتم الاتصال بهم بغية تزويدهم ببطاقات مصرفية من خلالها [سيتلقون رواتب شهرية. [١١٢

في نهاية فبراير ٢٠٢٣ , صرح المدير العام لـ المديرية العامة لشؤون الناجيات أن ٤٢٠ ناجيًا الذين تمت الموافقة على طلباتهم سيتلقون عدة رواتب شهرية (محسوبة من حزيران ٢٠٢٢) دفعة واحدة. بعد تسوية هذه المستحقات , سوف يتقاضون رواتبهم على أساس شهري .[١١٣] بالإضافة إلى ذلك , فإن توفير إمكانية الوصول إلى التعليم وفرص العمل وقطع أراضي والسكن يتطلب تطوير خرائط طرق منفصلة مع الأخذ
الهياكل الأبوية القائمة داخل المجتمعات المتضررة والوصول المادي إلى المؤسسات ذات الصلة والسلامة وحرية التنقل, إلخ. [١١٤] و هذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بمراكز إعادة التأهيل التي من المتوقع أن تقدم مجموعة من الخدمات المخصصة للتخفيف من عواقب الصدمات الدائمة إلى أقصى حد ممكن. بتجاوز الخدمات والفوائد المصممة لتلبية الاحتياجات الوجودية للأفراد الناجين, أصبحت الأمور أكثر تعقيدًا. وبالتحديد لم تتم إلى حد كبير معالجة أنشطة تخليد الذكرى وتنسيق الجهود للبحث عن أولئك الذين ما زالوا في أسر داعش وإعادة الرفات وضمان المساءلة عن جرائم داعش في العراق , على الرغم من كونها جزءًا لا يتجزأ من قانون الناجيات الأيزيديات
أعلنت المحكمة الاتحادية العراقية العليا في منتصف عام ٢٠٢١ أنه لا يمكن أن يمضي قدمًا في مشروع قانون حكومة إقليم كردستان الخاص بإنشاء محكمة جنائية لجرائم داعش في إقليم كردستان [العراق على أسس دستورية.[١١٥

في تموز ٢٠٢١, تبنى العراق خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان مدتها خمس سنوات تنص على اتخاذ إجراءات بشأن دمج الجرائم الدولية في التشريعات العراقية المحلية وإنشاء آليات للتحقيق مع داعش ومقاضاتها على هذه الجرائم. [١١٦] ومع ذلك , لم تتخذ الحكومة العراقية إجراءات بشأن هذه النقاط حتى الآن على الرغم من استعداد يونيتاد لدعم أي مبادرة وطنية تهدف إلى إعتماد تشريعات بشأن الجرائم الدولية الأساسية. [١١٧]

دعت كل من لجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتهما الختامية بشأن العراق الصادرة في آذار و أيار ٢٠٢٢, على التوالي , الحكومة العراقية إلى التحقيق في الجرائم الجنسية التي ارتكبها أعضاء داعش أثناء النزاع المسلح في العراق, ومقاضاة مرتكبيها, والتأكد من أن مرتكبيها يعاقبون. وأن الضحايا أو أفراد أسرهم يتمتعون بتعويضات كاملة. شددت لجنة مناهضة التعذيب على أن العراق يجب أن يضمن حق الضحايا في المشاركة في الإجراءات الجنائية بفعالية, مصحوب بضمانات لتجنب الوصم وإعادة الصدمة. [١١٨]

منذ شباط ٢٠٢٢ , اتخذت المديرية العامة لشؤون الناجيات بدعم من المنظمة الدولية للهجرة في العراق المبادرة لتسهيل المداولات بين المجتمع المدني والجهات الحكومية والخبراء القانونيين الوطنيين والجهات الفاعلة الدولية حول السبل المؤسسية الممكنة لمحاكمة أعضاء داعش على جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية. اعتُمد مشروع قانون إنشاء المحكمة الجنائية العراقية المختصة بمحاكمة عناصر داعش , الذي قدمه النائب السابق في البرلمان العراقي عن الكوتا الأيزيدية السيد صائب خضر في عام ٢٠٢١ كأساس لمزيد من المناقشات

وفي إطار هذه المبادرة , تم تنظيم مائدتين مستديرتين للتشاور لتسهيل التعليقات وتحديد الطريق إلى الأمام. عُقد الاجتماع الأول في ٧ آذار ٢٠٢٢ , وجمع ممثلين عن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العراقية لمناقشة الأساليب المؤسسية الممكنة لمحاكمة أعضاء داعش على جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية.

وضم الاجتماع الثاني الذي عُقد يومي ٢٧ و ٢٨ آذار ٢٠٢٢ أعضاء من المجتمع القانوني العراقي وخبراء دوليين لتوضيح الجوانب القانونية لإنشاء آلية المساءلة الجنائية في العراق عن الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش. تم التوصل إلى تفاهم عام لمراجعة مشروع قانون السيد خضر بما يتماشى مع نتائج المداولات وتقديمه إلى أمانة مجلس الوزراء والجهات الفاعلة القضائية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني والناجين. يتم التخطيط لمزيد من الأنشطة في عام ٢٠٢٣. [١١٩]

في ١٥ آب ٢٠٢٢ , نشرت التحالف للتعويضات العادلة ورقة موقف حول آلية محاسبة داعش في العراق [١٢٠] بهدف جلب زخم متجدد لمتابعة المساءلة الجنائية في العراق عن الجرائم الدولية المرتكبة و تفعيل تطبيق المادة ٧ من قانون قانون الناجيات الأيزيديات . الاقتراحات الواردة في ورقة الموقف هي نتيجة مشاورات استمرت لمدة عام بين الخبراء والناجيات والمنظمات غير الحكومية , بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية , وتفضيلات الناجيات ورؤى الجهات الفاعلة الوطنية لتمهيد الطريق نحو العدالة المحلية والمركزة على الناجيات في العراق. تم تقديم ورقة الموقف إلى الجمهور الدولي خلال حدث افتراضي , "خيارات للعدالة المرتكزة على الناجيات في العراق" , عقد في ١٩ كانون الاول ٢٠٢٢. ناقش أصحاب المصلحة التابعون للأمم المتحدة والخبراء والناشطون والناجيات الاقتراحات العملية حول كيفية جعل آلية محاسبة داعش في العراق تخدم بافضل ما يمكن قضية العدالة ومصالح الناجيات ومجتمعاتهن.[١٢١]

في الختام يبدو أن التزام مجلس النواب والحكومة العراقية الحالية بإصدار قانون اتحادي يجرم جرائم الحرب واجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أو يضع خطة للمحاكمة الفيدرالية لجرائم داعش غير مؤكد. وبينما كان يونيتاد يقدم المساعدة الفنية فإنه لم يشارك الأدلة مع القضاء العراقي لمواصلة التحقيقات والمحاكمات العراقية , وعزا قرارهم الى عدم مشاركة الأدلة لتطبيق عقوبة الإعدام في العراق. في غضون ذلك , ورد أن القضاء الاتحادي العراقي قد حاكم ما يقرب من ٧٠ ألف قضية منذ عام ٢٠١٢ بموجب الأحكام العامة لقانون مكافحة الإرهاب العراقي لعام ٢٠٠٥, دون مساعدة دولية كبيرة.[١٢٢]

تاسعا. الملاحظات الختامية

على الرغم من الإمكانات الواضحة لقانون قانون الناجيات الأيزيديات في تغيير قواعد اللعبة في تعامل العراق مع انتهاكات حقوق الإنسان السابقة وتأسيس نموذج جديد للعدالة الانتقالية والتعويضات , يحتاج المرء إلى إدراك العديد من العقبات والمزالق على طول مسار التنفيذ.

بتعبير أدق , قد تؤدي الثغرات في قانون قانون الناجيات الأيزيديات واللوائح المرتبطة به جنبًا إلى جنب مع التجارب السلبية السابقة لمتابعة برامج التعويض إلى الوقوع في أنماط التنفيذ القديمة غير الفعالة.

لا يمكن اعتبار متطلبات الإثبات الصارمة المثبطة بشدة التي تم إدخالها بشكل غير متوقع في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢.

والتي تفتقر إلى الأساس القانوني في نص القانون بخلاف ذالك إلا كمظهرٍ آخر. لمثل هذه الأنماط. في ملاحظة أكثر إيجابيةً , يشير تمويل تنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات من خلال قانون الطوارئ الذي تم إقراره في حزيران ٢٠٢٢ إلى أن أعضاء البرلمان العراقي المنتخبين في عام ٢٠٢١ يعتبرون تنفيذ قانون قانون الناجيات الأيزيديات من أولوياتهم. كل الأشياء التي تم أخذها في الاعتبار , قبل القفز إلى الاستنتاجات وإصدار الأحكام على إنجازات العامين الأولين من تطبيق قانون قانون الناجيات الأيزيديات , نحتاج إلى إدراك مدى تعقيد العمليات والخدمات والفوائد وتدابير العدالة الانتقالية الأوسع الموجودة في هذا القانون. بالإضافة إلى ذلك , لم تكن العوامل الخارجية مثل كوفيد ١٩ وأزمة ما بعد الانتخابات والتوترات الإقليمية , على سبيل المثال لا الحصر , مواتية للتنفيذ الفعال.

ومع ذلك , يحتاج المرء إلى النظر بعناية في التحديات الرئيسية في العامين الأولين من أجل بناء الاستراتيجيات والآليات والمعرفة والدعم اللازم لعملية تنفيذ شاملة تتمحور حول الناجين. إذا كان هناك أي شيء , فإن التقرير يبين بوضوح تفاني ومثابرة وإمكانيات وحماس جميع الجهات الفاعلة المعنية للعمل معًا لضمان وصول الناجيات لحقوقهن في التعويضات.

عاشرا . التوصيات

إلى السلطات العراقية (حكومة العراق ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية و المديرية العامة لشؤون الناجيات واللجنة وحكومة إقليم كردستان):

1- وقف ممارسة مطالبة الناجين بتقديم اوراق تحقيقية مع طلب قانون الناجيات الأيزيديات وتقييم الطلبات المقدمة وفقًا لمعيار إثبات مخفف ؛
2-وضع قواعد الإثبات الرسمية ونشرها؛ معايير تحديد مبلغ الراتب الشهري وإرشادات واضحة تحدد عملية الاستئناف وخارطة طريق / جدول زمني لجعل التدابير التعويضية المتنوعة والخدمات المحددة في قانون الناجيات الأيزيديات متاحة وممكنة الوصول للناجين ؛
3- إنشاء قنوات اتصال منتظمة مع منظمات المجتمع المدني والناجيات لمشاركة التحديثات المتعلقة بعملية التنفيذ ؛
4- تسهيل الوصول إلى عملية تقديم الطلبات وتقديم تدابير التعويض للناجيات المؤهلات الاتي يقمن حاليًا خارج العراق ؛
5- إنشاء فروع المديرية العامة لشؤون الناجيات على مقربة من الناجيات , لا سيما في دهوك (إقليم كردستان) التي يقيم في محيطها عدد كبير من الناجيات المؤهلات ؛
6- تعيين موظفين وخاصة النساء من المجتمعات المتأثرة بالنزاع من أجل تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ؛
7- إجراء تدريب إلزامي منتظم حول المشاركة الاخلاقية المستنيرة والصدمات مع الناجيات , بما في ذلك فهم الصدمات الأساسية والوعي ومتطلبات السرية وعدم الإضرار والموافقة المستنيرة لجميع الموظفين العاملين في قانون الناجيات الأيزيديات ؛
8- استشارة الناجيات بانتظام من جميع المجتمعات المؤهلة الأربعة خلال جميع مراحل عملية تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ؛
9- إنشاء وإنفاذ مدونات قواعد السلوك للمشاركة الأخلاقية مع الناجيات, بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات إبلاغ وشكاوى يمكن الوصول إليها وسرية ومحايدة وخاضعة للمساءلة لمقدمي الطلبات ؛
10-تكثيف الجهود لإنشاء نظام قابل للتطبيق في متناول الناجيات وعائلاتهن لتقديم الخدمات الطبية وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي العالية الجودة بما يتماشى مع أفضل الممارسات على أرض الواقع ؛
11- إدخال وإنفاذ ضمانات فعالة (حماية الخصوصية والدعم القانوني والنفسي) لتجنب التعرض المتجدد للصدمات والوصم في سياق عملية التوعية والتقديم والمراجعة وكذلك أثناء توزيع الفوائد ؛
12- تقديم معلومات إحصائية وغيرها من المعلومات ونشرها بانتظام لتحديد البيانات المصنفة عن الطلبات الواردة والطلبات الموافق عليها وطلبات الاستئناف من الدرجة الأولى والثانية وعدد ونوع تدابير الجبر الممنوحة والمقدمة بالفعل (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر, التعويض النقدي والخدمات النفسية والصحية وتوفير التعليم وقطع الاراضي والإسكان والتوظيف) , ومرافق إعادة التأهيل المتاحة بما في ذلك مواقعها وتدابير البحث عن المفقودين وإعادة الرفات إلى العائلات والجهود المبذولة لضمان محاسبة الجناة على الجرائم الدولية أمام محكمة قانونية.
13- تأمين التمويل المنتظم والكافي لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات من خلال مخصصات الميزانية السنوية على أساس الحساب الواقعي للتكاليف للسنة المالية القادمة.
14-يجب على حكومة إقليم كردستان تعزيز التعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجيات من خلال تعيين نقطة محورية, وتسريع فتح مكتب فرع المديرية العامة لشؤون الناجيات في دهوك واتخاذ جميع التدابير الضرورية الأخرى لتسهيل الوصول السريع إلى التقديم والتحقق وتوزيع خدمات التعويض.

إلى المنظمات الدولية والدول الثالثة:

1- مواصلة دعم قدرات المديرية العامة لشؤون الناجيات واللجنة للوفاء بألتزماتها , بما في ذلك بوساطة بناء القدرات, والتوجيه الفني والمساعدة المادية وما إلى ذلك ؛
2- مواصلة دعم منظمات المجتمع المدني والناجيات في المشاركة البناءة مع المديرية العامة لشؤون الناجيات ودعم تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات من خلال المراقبة والإبلاغ وعقد جلسات توعية حول قانون الناجيات الأيزيديات وتقديم المساعدة للناجين في تقديم الطلبات ؛
3- ضمان التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة الدولية والنظر في دعم جوانب محددة ذات صلة بتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات (عملية التقديم ومشاركة الناجيات والتشاور معهم وإحياء الذكرى والبحث عن المفقودين والعدالة الجنائية , وما إلى ذلك) بناءً على الولاية والاحتياجات العاجلة بدلاً من معالجة قضايا / مواضيع متعددة ؛

4- النظر في دعم السلطات العراقية لبناء القدرات من أجل تقديم بعض التدابير التعويضية المحددة في قانون الناجيات الأيزيديات على نحو مستدام بطريقة تركز على الناجيات (خدمات إعادة التأهيل , وقطع الاراضي والسكن , وما إلى ذلك) ؛
5- الابلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ القانون الناجيات الأيزيديات أثناء الاتصالات الدبلوماسية الثنائية مع العراق ولكن أيضًا النظر في العراق أثناء الاستعراض الدوري الشامل (UPR) ومحافل الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة مثل مجلس الأمن , إلخ.

إلى منظمات المجتمع المدني:

1- مراقبة تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات والدعوة الى تطبيق ممكن الوصول وعملية المراجعة العادلة والتوزيع السريع والسليم للفوائد ؛
2-الإصرار مع السلطات على توضيح التفاصيل المتعلقة بالتمويل والعمليات بسرعة ؛
3- تضمين دعم تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات والأنشطة ذات الصلة في البرمجة العادية ؛
4- الاستثمار في التواصل مع منظمات المجتمع المدني الأخرى وأصحاب المصلحة ذوي الصلة من خلال تبادل المعلومات لتجنب ازدواجية الأنشطة وتحديد أوجه التآزر وخلق شراكات للمشاريع الداعمة لتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ؛
5- انشاء شراكات مع منظمات المجتمع المدني اوأيضًا مع الجهات الفاعلة المؤسسية الأخرى لمعالجة القضايا الملحة المتعلقة بتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ؛
6- دعم مجموعات الناجيات ومجموعات الناجين للقيام بالمناصرة الذاتية , وإشراكهم في التدريبات ذات الصلة وتوفير مساحة لهم للتحدث في المحافل الوطنية والدولية ذات الصلة ؛
7- متابعة المشاركة الأخلاقية مع الناجيات من خلال استخدام نهج يركز على الناجيات ومستنير للصدمات وقائم على حقوق الإنسان في التعامل مع الناجيات , بما في ذلك في دعم الطلبات الفردية في إطار قانون الناجيات الأيزيديات وجهود المناصرة ؛
8-إعطاء الأولوية لجوانب معينة من تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات (العدالة الجنائية , إعادة التأهيل , عملية التقديم , التعليم , تخليد الذكرى , قطع الأرض والسكن , إلخ) بناءً على التنسيق الفعال مع أصحاب المصلحة الآخرين وإدراجهم في البرامج.

حادي عشرا .
الملحقات

ضريح شيخس باتي في قرية بابيرة قرب فايدة بين دهوك والموصل. تم ندميرها من قبل داعش في ٢٠١٤ , لكن أعيد بناؤها عندما أعاد الإيزيديون إعادة بناء القرية
الصورة: ليفي كلانسي

الملحق الأول: قانون الناجيات الإيزيديات

باسم رئاسة الجمهورية الشعبية

قرار رقم (٨) بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور. قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٨/٣/٢٠٢١ إصدار القانون الآتي :

رقم (٨) لسنـة ٢٠٢١

قانون
الناجيات الأيزيديات

المادة -١ - لاغراض هذا القانون يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاء كل منها

أولاً: الناجية - كل امرأة او فتاة تعرضت الى جرائم العنف الجنسي من اختطافها, استعبادها جنسياً, بيعها في اسواق النخاسة, فصلها عن ذويها, اجبارها على تغيير ديانتها, الزواج القسري, الحمل والاجهاض القسري او إلحاق الاذى بها جسدياً ونفسياً من قبل تنظيم داعش من تاريخ ٣/٨/٢٠١٤ وتحررن بعد ذلك
ثانياً: المديرية - المديرية العامة لشؤون الناجيات الأيزيديات

المادة -٢ -تسري احكام هذا القانون على

أولاً: كل ناجية ايزيدية تم اختطافها من قبل تنظيم داعش وتحررت بعد ذلك
ثانيًا: النساء والفتيات من المكون (التركماني, المسيحي, الشبكي) اللواتي تعرضن الى نفس الجرائم المذكورة في البند (أولاً) من المادة (١) من هذا القانو
ثالثاً: الناجين من الاطفال الايزيديين والذين كانوا دون سن الثامنة عشر عاماً عند اختطافهم
رابعاً: الناجين الأيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك من عمليات القتل والتصفية الجماعية التي قام بها تنظيم داعش في مناطقهم.

المادة -٣
أولاً: تؤسس مديرية عامة لرعاية شؤون الناجيات وترتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويكون مقرها في محافظة
نينوى ولها حق فتح فروع في مناطق تواجد الناجيات متى اقتضى ذلك.
ثانيًا: يدير المديرية العامة المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة موظف بعنوان (مدير عام) من المكون الايزيدي حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل في مجال القانون او الادارة وله خبرة وممارسة لا تقل عن عشر سنوات في مجال عمله يعينه مجلس الوزراء

المادة -٤
يهدف هذا القانون الى:
أولاً: تعويض الناجيات والمشمولين بأحكام هذا القانون مادياً ومعنوياً, وتأمين حياة كريمة لهم.
ثانيًا: تأهيل ورعاية الناجيات والمشمولين باحكام هذا القانون, واعداد الوسائل الكفيلة لدمجهم في المجتمع ومنع تكرار ما حصل من انتهاكات بحقهم

المادة -٥
تتولى المديرية تحقيق اهدافها بالوسائل الآتية:
أولاً: احصاء وإعداد البيانات للناجيات والمشمولين باحكام هذا القانون بناءً على المعلومات الصادرة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال.
ثانيًا: تقديم الرعاية اللازمة للناجيات والفئات المشمولة باحكام هذا القانون. ثالثًا: التنسيق مع كافة الدوائر الحكومية والمنظمات المحلية والدولية من اجل دعم الناجيات والفئات المشمولة باحكام هذا القانون

ثالثًا: التنسيق مع كافة الدوائر الحكومية والمنظمات المحلية والدولية من اجل دعم الناجيات والفئات المشمولة باحكام هذا
القانون العراقية الوقائع
رابعاً: توفير فرص التحصيل العلمي الخاصة بالناجيات والمشمولين باحكام هذا القانون.
خامساً: تأمين فرص العمل والتشغيل لتمكين الناجيات من تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهن
سادسا: فتح مراكز صحية وتأهيل نفسي للناجيات والعمل على فتح العيادات الصحية داخل العراق وخارجه
سابعاً: البحث عن المختطفين من الرجال والنساء والاطفال من الأيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك والذين ما يزال مصيرهم مجهولاً بالتنسيق مع الجهات المختصة داخل وخارج العراق وذوي الضحايا ومعالجة اوضاعهم قانونياً ومنحهم الاستحقاقات والتعويضات لهم او لذويهم وفقاً للقوانين ذات الصلة
ثامنًا: التنسيق مع مؤسسة الشهداء/ دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية فيما يتعلق بالمقابر الجماعية لاستكمال كافة المتعلقة بالبحث والتحري وفتح المقابر الجماعية وكشف هوية الرفاة واعادتها الى ذويهم من اجل دفنها بالشكل الذي يليق بتضحياتهم.
تاسعاً: التنسيق مع الهيئات التحقيقية والقضائية واللجان الدولية المعنية بالتحقيق وجمع الأدلة وتزويدهم بكافة الاحصائيات والبيانات والأدلة التي تساهم في توثيق واثبات الجرائم التي ارتكبها داعش بما يساعد على محاكمة مرتكبي هذه الجرائم
الاجراءات

– المادة-٦
أولاً: يصرف للناجية والمشمولين باحكام هذا القانون راتب شهري لا يقل عن ضعف الحد الادنى للراتب التقاعدي المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد رقم (٩ (لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته
ثانياً: تمنح الناجيات والمشمولين باحكام هذا القانون قطعة ارض سكنية مع قرض عقاري استثناءً من احكام القوانين وقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٠ (لسنة ١٩٨٢ او وحدة سكنية مجاناً.
ثالثًا: يحق للناجية والمشمولين باحكام هذا القانون العودة للدراسة استثناءً من شرط العمر
رابعاً: تعطى الاولوية في التعيين بالوظائف العامة للناجية والمشمولين باحكام هذا القانون بنسبة (٢ %) اثنين من المائة

– المادة-٧
أو لًا: تعد الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الايزيديين والمكونات الاخرى(التركمان والشبك والمسيحيين) جريمة ابادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية
ثانياً: تتولى وزارة الخارجية بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية المختصة التعريف امام المحافل الدولية بالجرائم المذكورة في البند (أولاً) وخاصة المرتكبة ضد الناجيات والمشمولين باحكام هذا القانون.
ثالثاً: تتولى وزارة الخارجية بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية المختصة اقامة الدعاوى الجنائية ضد مرتكبي الجرائم في البند (أولاً) والتعاون من اجل تسليم المجرمين بغية محاكمتهم امام المحاكم المختصة.

– المادة-٨
أوًلا: يعد تاريخ (٣/٨) من كل سنة يوماً وطنياً للتعريف بما وقع على الأيزيديين وباقي المكونات من جرائم وتوفر وسائل الاعلام كافة البرامج الخاصة بهذا التاريخ توضح فيه ما قام به تنظيم داعش من تنكيل واختطاف وجرائم عنف جنسي وسبي وتهجير بحقهم
ثانياً: تتولى وزارة الثقافة وأمانة بغداد والجهات المعنية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتخليد الضحايا الأيزيديين والمكونات الاخرى واقامة النصب والتماثيل والمعارض بهذه المناسبة.

المادة-٩ –
أولاً: لا يشمل مرتكبو جريمة اختطاف وسبي الأيزيديات بأي عفو عام او خاص
ثانياً: لا تسقط عن مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة العقوبة المقررة قانوناً وتلتزم الجهات القضائية والادارية بمتابعة القبض على الفاعلين والشركاء في ارتكاب تلك الجرائم وتطبيق احكام القانون وتوفير الحماية للشهود والضحايا

– المادة-١٠
أولاً: تشكل لجنة للنظر في طلبات الناجيات والفئات المشمولة بأحكام هذا القانون من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتتكون من

أ. قاضي يرشحه مجلس القضاء الأعلى	رئيساً
ب. مدير عام شؤون الناجيات (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)	نائباً للرئيس
جـ. ممثل عن وزارة الداخلية	عضواً
د. ممثل عن وزارة الصحة	عضواً
هـ. ممثل عن وزارة العدل	عضواً
و. ممثل عن هيأة التقاعد الوطنية	عضواً
ز. ممثل عن المفوضية العليا لحقوق الانسان	عضواً
ح. ممثل عن حكومة اقليم كوردستان	عضواً

ثانياً: تبت اللجنة في صحة الطلبات المقدمة اليها خلال مدة اقصاها (٩٠) تسعون يوماً من تاريخ استلام الطلب
ثالثاً: يحق لمقدم الطلب الطعن امام ذات اللجنة في قرارها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار من اجل اعادة النظر فيه وفي حال رد الطلب للمرة الثانية يحق لمقدم الطلب الطعن فيه امام محكمة البداءة المختصة ويعتبر قرارها باتاً وملزماً
رابعاً: للجنة فتح نافذة الكترونية لاستلام الطلبات والنظر فيها من داخل العراق وخارجه وتتم المصادقة للشمول بأحكام القانون بعد اجراء المقابلة لمقدم الطلب امام اللجنة المشكلة في البند (أولاً) من هذه المادة, بما يسهل استلام مستحقاتهم وفقاً لأحكام هذا القانون.
خامساً: تكون نسبة النساء في اللجنة المشكلة في البند (أولاً) من هذه المادة لا تقل عن (٣٠) % ثلاثين من المائة.

سادساً: لا يقل عدد اجتماعات اللجنة المشكلة في البند (أولاً) من هذه المادة عن اجتماعين في الأسبوع
سابعاً: تعقد اللجنة اجتماعها عند تحقق حضور الاغلبية المطلقة لأعضائها
ثامناً: يتم التصويت على الشمول باحكام القانون من قبل اللجنة بالأغلبية البسيطة وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت فيه الرئيس.

– المادة-١١
تعويض الناجيات والمشمولين وفق احكام هذا القانون لا يمنع من تعويضهم بموجب قوانين محلية او قرارات دولية خاصة ذات صلة بهم

– المادة-١٢
على مجلس الوزراء اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

– المادة-١٣
ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

برهم صالح
رئيس الجمهوريـــــة

الاسباب الموجبة

(تعد الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الايزيديين وباقي المكونات من (المسيحيين والتركمان والشبك

جريمة ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية ونظراً لما افرزته هذه الجرائم من اضرار جسدية ونفسية واجتماعية ومادية على كافة الضحايا خاصة من النساء والاطفال وبغية معالجة هذه الاضرار والاثار السلبية المترتبة عليها ومن اجل منح الحقوق اللازمة للناجيات والمشمولين باحكام هذا القانون واعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع وكجبر ضرر وتعويض لما لحق بهم وبالناجيات منهن على وجه الخصوص وحمايتهم وحماية مناطقهم, شُرع هــذا القانــون.

لملحق الثاني: اللوائح الداخلية لتسهيل تنفيذ أحكام قانون الناجيات الإيزيديات

استناداً الى أحكام المادة (١٢) من قانون الناجيات الأيزيديات رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ أصدرنا التعليمات الآتية:

رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ تعليمات تسهيل تنفيذ أحكام قانون الناجيات الأيزيديات رقم (٨) لسنة ٢٠٢١

المادة -١ –
تسري هذه التعليمات على ضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش بحق الفئات المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون الناجيات الأيزيديات رقم (٨ (لسنة ٢٠٢١

المادة -٢ –
ترتبط مديرية شؤون الناجيات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتتولى بالإضافة الى المهمات الموكلة إليها بموجب المادة (٥) من قانون الناجيات الأيزيديات رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ ما يأتي: -

أولاً: تسلم قرارات المشمولين بأحكام القانون وتسجيلها بسجل خاص ومتابعة تنفيذها مع الجهات ذات العلاقة. ثانياً: التواصل مع المشمولين بأحكام هذه التعليمات , ومتابعة شؤونهم الاجتماعية والصحية والنفسية مع الجهات ذات العلاقة.
ثالثاً: وضع جدول زمني محدد لإنجاز معاملات المشمولين وفقاً للقانون.
رابعاً: الإجابة عن جميع الاستفسارات المقدمة من المشمولين عند مراجعتهم المديرية.
خامساً: رفع تقرير شهري الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية يتضمن عدد المعاملات المنجزة للمشمولين , والعقبات التي تحول دون إنجاز المعاملات وتقديم المقترحات لحلها.
سادسًا: إعداد البرامج التدريبية والتطويرية المتعلقة بعمل اللجنة المشكلة بموجب القانون وسكرتاريتها ومنسوبيها بالتنسيق بينها والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمنظمات الدولية والمحلية.
سابعاً: إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل للتعريف بالجرائم المرتكبة ضد المشمولين بأحكام القانون.

المادة -٣ –
أولاً: تتولى المديرية العامة لرعاية شؤون الناجيات بالتنسيق بينها ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية ما يأتي:-
أ.توفير فرص التحصيل العلمي , وتأمين عودة المشمولين بأحكام هذه التعليمات الى مقاعد الدراسة استثناءً من شرط العمر.
ب.إعداد المناهج المتخصصة بالتعريف بجرائم داعش الارهابي الموجهة ضد مكونات المجتمع العراقي , والتأكيد على التعايش السلمي ونبذ العنف.

ثانياً: تتولى المديرية العامة لرعاية شؤون الناجيات بالتنسيق بينها ووزارة الصحة ما يأتي:-
أ.فتح مراكز صحية وأقسام للتأهيل النفسي للناجيات , والعمل على فتح عيادات صحية داخل العراق وخارجه.
ب.تسهيل تقديم الخدمات الصحية والنفسية للمشمولين بهذه التعليمات.

ثالثاً: تتولى المديرية العامة لرعاية شؤون الناجيات التنسيق بين الجهات المختصة لمنح

المشمولين بأحكام هذا القانون قطعة ارض سكنية , مع قرض عقاري استثناءً من أحكام القوانين , وقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٢ أو وحدة سكنية مجاناً .

المادة -٤ –
تتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صرف الراتب الشهري على وفق البند (أولاً) من المادة (٦) من القانون آنفاً إلى المشمولين بأحكام هذه التعليمات , ويجري صرف الراتب إلى ولي أو وصي الطفل المشمول إذا لم يتم الثامنة عشرة مع مراعاة قانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٠.

المادة -٥ –
يتولى مجلس الخدمة العامة الإتحادي تأمين فرص العمل للمشمولين بهذه التعليمات من خلال منحهم الأولوية في التعيين في الوظائف العامة بنسبة (٢ (%اثنين من المائة.

المادة -٦ –
تتولى حكومة إقليم كوردستان والوزارات الإتحادية والجهات غير المرتبطة بوزارة ومنظمات المجتمع المدني تزويد مديرية شؤون الناجيات بالمعلومات والبيانات والوثائق للمشمولين بأحكام هذه التعليمات على أن تحافظ المديرية على سرية المعلومات والبيانات والوثائق التي تستلمها.

المادة -٧ –
أولاً: تنعقد اللجنة المشكلة بموجب المادة (١٠ (من قانون الناجيات الأيزيديات رقم (٨ (لسنة ٢٠٢١ (٢ (مرتين في الأقل كل أسبوع بدعوة من رئيسها أو نائبه بحضور الأغلبية المطلقة لعدد اعضائها.
ثانياً: تصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية البسيطة للأعضاء وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوّت معه الرئيس .
ثالثاً: للجنة الاستعانة بخبرة من تراه من ذوي الخبرة والاختصاص دون أن يكون له حق التصويت.
رابعاً: يسمي مجلس القضاء الأعلى والوزارات والجهات الأخرى الممثلة في اللجنة رئيس وأعضاء اللجنة من ذوي الخبرة والاختصاص .

المادة -٨ –
تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧ (من هذه التعليمات المهمات الآتية:
أولاً: تسلم طلبات المشمولين بأحكام هذه التعليمات مباشرة أو عبر مديرية شؤون الناجيات أو عن طريق النافذة الالكترونية مرافق معها ما يثبت الشمول بالأدلة التحريرية المعتبرة قانوناً , ومنها السجلات الرسمية للدوائر الحكومية المختصة والتقارير والوثائق الدولية والمنظمات غير الحكومية , ويجوز الاثبات بالشهادة العيانية معززة بالقرائن أو اللجوء الى وسائل الاثبات المقررة في قانون الاثبات رقم (١٠٧ (لسنة ١٩٧٩ .
ثانياً: استنفاد الأدلة الرسمية ومخاطبة الجهات ذوات الصلة باثبات التعرض للجرائم المنصوص عليها في قانون الناجيات الأيزيديات رقم (٨ (لسنة ٢٠٢١قبل اللجوء الى وسائل الاثبات المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة.
ثالثاً: إجراء مقابلة مع مقدم الطلب في حالة تقديمه عبر النافذة الالكترونية , والتأكد من صحة المستندات والوثائق الثبوتية الخاصة بالمشمول .
رابعاً: البت بطلبات الشمول بالقانون خلال مدة أقصاها (٩٠ (تسعون يوماً من تأريخ استلام الطلب. خامساً: تحديد مقدار الراتب الشهري وفقاً لما تعرض له المشمول من ضرر مادي أو معنوي.

المادة -٩ –
أولاً: للجنة سكرتارية يديرها موظف حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل , ومن ذوي الخبرة والاختصاص , ويعاونه عدد من الموظفين ينسبون من

مديرية شؤون الناجيات ويرتبط برئيس اللجنة وينفذ أوامره وتوجيهاته , ويتولى تهيئة الطلبات المقدمة الى اللجنة وتنظيمها , وتنسيق العلاقة بينها والمديرية ومتابعة القرارات والطعون .
ثانياً: تراعي السكرتارية في انجاز المهمات الموكلة اليها خصوصية القضايا المعروضة عليها وسرية المستندات ذات العلاقة بالمشمولين بأحكام هذه التعليمات

المادة -١٠ –
تنفذ هذه التعليمات من تأريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مصطفى الكاظمي
رئيس مجلس الوزراء

الملحق الثالث: نموذج طلب قانون الناجيات الأيزيديات

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

معلومات مهمة لمعرفتها:

ستخدم استمارة التقديم هذه لمساعدة الناجيات والمشمولين باحكام قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 على تقديم طلب رسمي بالشمول بالمزايا والحقوق المنصوص عليها في القانون المذكور اعلاه.

· استمارة التقديم هذه هي وثيقة رسمية من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات واللجنة الخاصة بفحص طلبات الناجيات والمشمولين باحكام القانون , وهي استمارة التقديم الوحيدة المعتمدة ولن يتم قبول أي استمارات تقديم أخرى من قبل المديرية واللجنة.

· الاستمارة متاحة للناجيات والفئات الاخرى المشمولة بالقانون من المكون (الايزيدي والتركماني والشبكي والمسيحي) في العراق وخارج العراق وللمنظمات غير الحكومية المعتمدة من قبل المديرية , الاستمارة متاحة أيضاً على موقع المديرية الرسمي .

· يمكن تقديم الاستمارة بشكل مباشر عن طريق التقديم الى المديرية اوتقديمها بشكل إلكتروني عبر النافذة الالكترونية للمديرية.

الفئات المشمولة بالقانون؟

بحسب المادة 1 من القانون, فإن الناجيات المشمولات بأحكام قانون الناجيات هن كالآتي:

كل امرأة أو فتاة تعرضت لجرائم عنف جنسي من خطف أو استعباد جنسي أو بيع في أسواق الرق أو فصلت عن أسرتها أو أُجبرت على تغيير دينها أو الزواج بالإكراه أو الحمل أو الإجهاض القسري أو تعرضت للأذى الجسدي والنفسي من قبل داعش منذ تاريخ 2014/8/3 حتى تحريرها بعد ذلك.

وفقًا للمادة 2 من القانون, تسري أحكام القانون على:

·كل ناجية أيزيدية اختطفت من قبل داعش وتم تحريرها بعد ذلك.
·النساء والفتيات من المكونات التركمانية والمسيحية والشبكية اللاتي تعرضن للجرائم المذكورة في المادة الأولى من القانون.
·الناجين من الأطفال الأيزيديين الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً وقت اختطافهم.
·الأيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك الناجون من عمليات القتل الجماعي والتصفية الجماعية التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في مناطقهم.

ماذا سيحدث بعد تقديم الطلب؟

ماذا سيحدث بعد تقديم الطلب؟

·سوف تزود المديرية العامة رقم تسجيل خاص لكل طلب صحيح يتم تقديمه من قبل مقدم الطلب الى المديرية العامة واللجنة .
·تقدم المديرية العامة لمقدم الطلب وصل بالطلب مرفق رقم تسلسل.
·في حال تم تقديم الطلب عبر النافذة الالكترونية سوف تقوم اللجنة باجراء مقابلة معك للتحقق من هويتك اما بشكل مباشر او اونلاين.
·بعد ان يستكمل الطلب ويتوافق مع المتطلبات الرسمية, سيتم تقديمه إلى اللجنة المنشأة بموجب المادة 10 من قانون الناجيات.
·ستراجع اللجنة طلبك مع المستمسكات المعززة والداعمة لطلبك خلال مدة اقصاها 90 يوما من تاريخ استلام الطلب, وتقرر اهليتك.
·في حال عدم كفاية الادلة والمستندات المعززة لطلبك يحق للجنة اجراء مقابلة معك ومن ثم ترفع طلبك مع توصياتها الى اللجنة .
·في حال المصادقة على طلبك من قبل اللجنة , سوف يتم إرسال ملفك إلى قاعة بيانات المديرية العامة لشؤون الناجيات ليتم شمولك بالامتيازات المقررة بموجب القانون).
·في حال رُفض الطلب, يحق لك الطعن امام اللجنة خلال مدة 30 يوما من تاريخ صدور القرار.
·يجوز للجنة المصادقة على قرارها الأصلي أو إلغائه, وفي حالة رفض اللجنة الطلب للمرة الثانية يحق لك الطعن في القرار امام محكمة البداءة.

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

رقم الطلب:

(تملئ من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات)

القسم الاول:

المعلومات الشخصية

أ- معلومات عن مقدم الطلب (الناجية/الناجي)

1. تاريخ تقديم الطلب:

2. الاسم الكامل لمقدم الطلب: في حال كان هناك مخاوف أمنية لذكر الاسم الكامل, يذكر الاسم الأول

3. تاريخ ومكان الميلاد:

5. الحالة الاجتماعية: اعزب/عزباء, متزوج/متزوجة, مطلق/مطلقة, ارمل/ارملة
6. جنس مقدم الطلب : ☐ انثى ☐ ذكر
7. عدد الأطفال ---------
8. مقدم الطلب لديه بطاقة هوية مدنية: نعم ☐ لا ☐
9. في حال الإجابة بنعم, رقم الهوية, والتاريخ, ومكان الاصدار: ----------
10 مقدم الطلب لديه بطاقة الجنسية: نعم ☐ لا ☐
11. في حال الإجابة بنعم, رقم الهوية, التاريخ, مكان الاصدار: ----------
12. مقدم الطلب لديه بطاقة موحدة: نعم ☐ لا ☐
13. في حال الإجابة بنعم, رقم الهوية, التاريخ, مكان الإصدار. ----------
14. محل الاقامة سابقا

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات االيزيدياترقم)8(لسنة 2021 استمارة التقديم

امحل الاقامة الحالي:

16. معلومات الاتصال:
العنوان الكامل: ----------
رقم الهاتف: ---------- رقم هاتف اخر: ----------
عنوان البريد الإلكتروني ان وجد: ----------

ب-يملئ هذا الجزء في حال كان مقدم الطلب قاصراً أو يتعذر عليه تقديم الطلب بنفسه
17. العلاقة بمقدم الطلب: (والد/ة, زوج /ة اقرباء, ابن/بنت, غير ذلك)

18. الاسم الكامل

19. تاريخ ومكان الميلاد:

20. رقم وتاريخ البطاقة المدنية او الجنسية العراقية:

21. رقم وتاريخ حجة الوصايا او الوكالة

22. ذكر سبب التعذر لمقدم الطلب بالتقديم

23. معلومات الاتصال:

العنوان الكامل: ---------- رقم الهاتف:
----------رقم هاتف اخر: ----------
عنوان البريد الإلكتروني ان وجد: ----------

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

القسم الثاني:

الوضع الاجتماعي والاقتصادي
الغرض من هذا القسم هو جمع المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة لتحديد الاحتياجات التعليمية والتوظيفية.

1.التحصيل العلمي

2.انقطع عن التعليم بسبب الاختطاف ؟ نعم ☐ لا ☐

3.العمل او الوظيفة السابقة

الحالية (ان وجدت)

4. عدد الاطفال الذين يعيلهم الناجية / الناجي (ان وجد) ----------

الاسم الكامل

العمر----------

الاسم الكامل

العمر ----------

الاسم الكامل

العمر----------

الاسم الكامل

العمر----------

الاسم الكامل

العمر----------

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

القسم الثالث:
الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش الارهابي) بحق الناجية/ الناجي
الغرض من هذا القسم هو مساعدة اللجنة على اتخاذ قرارها وتتبع البيانات المتعلقة بالفظائع المرتكبة ضد الأقليات العراقية

1.تاريخ الاختطاف من قبل تنظيم داعش:
اليوم---------- الشهر----------
مكان الاختطاف :
القضاء ---------- الناحية ---------- المدينة او القرية
----

2. تاريخ ومكان النجاة (الهرب /الانقاذ)
اليوم ---------- الشهر ---------- السنة

مكان الاختطاف :
القضاء ---------- الناحية ---------- المدينة او القرية
----

3. الجرائم التي تعرضت لها: [قم بالاشارة في المربع]
o الاذى الجسدي (الضرب, التعذيب, غير ذلك) o الاذى النفسي o القتل والتصفية الجماعية oالتجنيد العسكري الإجباري
o الاجبار على تغيير الدين o الزواج القسري o الحمل القسري o الإجهاض القسري
o اختطاف o استعبادها جنسيا o البيع في اسواق النخاسة o الانفصال عن الأسرة oاخرى (شرح)

4. الأماكن التي اُحتجز فيها الناجية/ الناجي بعد الاختطاف وتعرض فيها للجريمة / الجرائم.

5. في حال كنت احد الناجيين من عملية قتل او تصفية جماعية يرجى ذكر مكان تنفيذ الإعدام

تاريخ تنفيذه :

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات االيزيدياتـرقم)8(لسنة 2021 استمارة التقديم

6. عدد افراد الاسرة او الاقرباء المختطفين/المفقودين: ---------- الاسم الكامل: ---------- المواليد: ----------
العمر:---------- الجنس:---------- تاريخ اخر تواصل معه: ---------- صلة القرب----------
اي معلومات اضافية اخرى:----------

7. ِصف ما حدث لك بعد الاختطاف (هذه المعلومات ومستوى التفاصيل اختياريان وليسا مطلوبين في حال قدم الناجي/ة افادة لجهة حكومية او منظمة مع ذلك, قد يقدم الناجي/الناجية التفاصيل هنا في حال أراد ذلك).

يمكنك استخدام أوراق اضافية

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

القسم الرابع:

وثائق الاثبات الداعمة للتقديم
سوف تقوم المديرية العامة لشؤون الناجيات بمفاتحة كافة الجهات التي يتم الاشارة امامها من قبل مقدم الطلب لطلب صورة من افادة الناجية/الناجي وترفق مع الاستمارة لتقديمها الى اللجنة .

- التسجيل لدى مكتب انقاذ المختطفين
- التسجيل لدى لجنة التحقيق وجمع الأدلة (CIGE)
- اوراق محكمة
- الوثائق الصادرعن الجهات الامنية ومراكز الشرطة وقت الاختطاف او النجاة او تثبت ذلك
- مالايقل عن شهادة 4 شهود عيان من الذين يمكنهم الادلاء بشهادتهم
- الوثائق الصادرة من تنظيم داعش والتي تثبت واقعة الاختطاف
- تقارير طبية صادرة من جهات رسمية
- التسجيل بمنحة الناجيات في وزارة الهجرة والمهجرين
- التسجيل لإعادة التوطين
- صور او فيديو او مقالات تثبت واقعة الاختطاف او النجاة

8. هل قدمت افادة الى منظمة غير حكومية : نعم ☐ كلا ☐
9. في حال كانت الاجابة ب نعم يرجى ذكر المنظمة/ات

القسم الخامس:

الاضرار الجسدية والنفسية
(ضع الاشارة في المربعات المناسبة)

الغرض من هذا القسم هو تحديد حاجة الناجي/ة للإحالة إلى الخدمات الصحية الطبية أو الذهنية المقدمة من قبل المديرية العامة والجهات الداعمة لها

- ☐ مشاكل غذائية
- ☐ امراض نسائية
- ☐ الكسور الخدمات
- ☐ الاصابات الجسدية
- ☐ الجروح والندوب
- ☐ مضاعفات جراء الاعتداء الجسدي او التعذيب
- ☐ امراض نسائية
- ☐ اضطرابات نفسية
- ☐ الجروح والندوب
- ☐ اخرى (يرجى ذكرها)

10. هل تلقيت اي نوع من الادوية او الخدمات الطبية اثناء الاختطاف من قبل داعش نعم ☐ كلا ☐
في حال كانت الاجابة ب نعم يرجى ذكرها

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

11. هل تلقيت اي نوع من الادوية او الخدمات الطبية بعد الاختطاف لدى اي جهة؟ نعم ☐ كلا ☐
في حال كانت اجابتك ب نعم اذكر الجهة :

12. ماهي الخدمات الطبية والنفسية العاجلة التي تعتقد انك بحاجة اليها

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

القسم السادس:

المساءلة القانونية

ان هذه المعلومات سوف تساعد المديرية العامة في دعم اللجان التحقيقية الرسمية والدولية في اثبات ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم بموجب قانون الناجيات الايزيديات رقم 8 لسنة2021 لن يؤثرنقص المعرفة بأي من هذه المعلومات على قرار اللجنة

13 هل قمت بإقامة دعوى قضائية بعد نجاتك

نعم ☐ لا ☐

14 هل تعرف هوية احد عناصر داعش الذين ارتكبوا هذه الحرائم

نعم ☐ لا ☐

15. اذا كانت الاجابة ب نعم يرجى ذكر المعلومات التالية

---------- الاسم الحقيقي

---------- الجنس ---------- اخر مرة شوهد فيها

اي معلومات تعريفية او تعتقد بانها مفيدة أخرى

----

16. هل تمتلك اي وثائق او مستندات اصلية تعود الى داعش

نعم ☐ لا ☐

في حال الاجابة ب نعم يرجى ذكرها

17. هل تمتلك معلومات عن اماكن تواجد المختطفين

نعم ☐ لا ☐

في حال الاجابة ب نعم يرجى ذكرها

18. هل انت مستعد للتعاون مع المديرية العامة والجهات التحقيقية لتقديم افادتك

نعم ☐ لا ☐

المديرية العامة
لشؤون الناجيات

قانون الناجيات الايزيديات رقم (8) لسنة 2021 استمارة التقديم

القسم السابع:

التعهد والتوقيع

في حال الادلاء بمعلومات كاذبة فأن مقدم الطلب يتعرض الى المساءلة القانونية ويحق للمديرية العامة استرداد كافة المستحقات المادية التي قدمتها له بموجب هذه الاستمارة

انا (اسم مقدم الطلب)

_____

اؤيد صحة المعلومات التي قدمتها في هذه الاستمارة واتحمل كافة التبعات القانونية المقررة بموجب القانون في حال عدم صحة المعلومات.

لقد قرأت وفهمت وتحملت مسؤولية المعلومات الواردة في هذه الاستمارة

_____ التاريخ

_____

توقيع الناجية/ الناجية / بصمة الإبهام _____ التاريخ

_____

توقيع الوصي او الوكيل _____ التاريخ

_____

المستمسكات والوثائق المرفقة:

1. (2) صورة شخصية لمقدم الطلب
2. نسخة عن هوية الاحوال المدنية (ملون)
3. نسخة عن الجنسية العراقية (ملون)
4. نسخة من بطاقة السكن (ملون)
5. نسخة من البطاقة التموينية (ملون)
6. وثائق الاثبات الداعمة (القسم الرابع من الاستمارة) ذكرها

نهاية الاستمارة

الملحق الرابع: قائمة أعضاء التحالف للتعويضات العادلة (التحالف للتعويضات العادلة)

1- أسودا
2- منظمة عالم أفضل للتنمية المجتمعية (BWO)
3- كابيني للمساعدات الإنسانية في العراق
4- منظمة التنمية المدنية (CDO)
5- منظمة داك
6- إيما
7-منظمة إيزيدي للتوثيق
8- منظمة فريدة العالمية
9- غصن الزيتون
10- منظمة حمورابي لحقوق الإنسان.
11- هاريكار
12- هاوار. هيلب
13- الجمعية التربوية العراقية البصرة
14-المؤسسة العراقية للتنمية (IID)
15-منظمة جيندا
16- منظمة العدل لحقوق الأقليات (JOMR)
17- منظمة ميثرا
18-مبادرة نادية (NI)
19- المركز الوطني لحقوق الإنسان (NHCR)
20-منظمة نيشا
21- منظمة السلام والحرية
22- مؤسسة سيد
23- مؤسسة السلام المستدام
24- تجديد عراق
25- المؤسسة الايزيدية الحرة
26- مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان
27- زهرة اللوتس
28-مركز المراقب لحقوق الإنسان (OHRC)
29- منظمة التصالح (TRO)
30- مؤسسة إنقاذ تركمان
31- معهد القيادة النسائية (WLI)
32-منظمة المساعدة القانونية للمرأة (WOLA)
33-يزدا

المراجع

[1]لجنة القانون الدولي , مشروع مواد عن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا , مع التعليقات , 2001 , المادة 31. متاح على:
https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/commentaries/9_6_2001.pdf
[2]دينا شيلتون , سبل الانتصاف في القانون الدولي لحقوق الإنسان (الطبعة الثانية)
[2]راجع كلاوديو غروسمان , تعويض الأفراد عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي , في: تقرير لجنة القانون الدولي , ص 358-369 , الفقرة 8-12. متاح على:
https://legal.un.org/ilc/reports/2019/english/annex_b.pdf
[4]راجع سي ساندوفال و ايم. بوتيك (2017 , نوفمبر) تعويضات ضحايا الصراع في العراق: الدروس المستفادة من الممارسات المقارنة. مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات , ص 8-9
[5]الجمعية العامة للأمم المتحدة , المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي , 2005 , الأمم المتحدة A / Res / 60/147. doc. متاح على:
https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/remedyandreparation.aspx
[6] المرجع نفسه , المبدأ السابع ب.
[7] المرجع نفسه , المبدأ التاسع 18.
[8]لتقييم الدور التقدمي وإنجازات المبادئ الأساسية , راجع: كلارا ساندوفال , "الموقف القانوني وأهمية المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر" , في كريستيان ماركسن وآن بيترز (محرران) , جبر الضرر لضحايا النزاع المسلح , معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن و ورقة بحث عن القانون الدولي (MPIL) رقم 2018-19 , هايدلبرغ , 2018 , ص. 44-47. متاح على:
https://www.mpil.de/en/pub/publications/mpil-research-paper-series.cfm
[9] الأمين العام للأمم المتحدة , "مذكرة إرشادية للأمين العام: التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع" , المفوضية السامية لحقوق الإنسان , يونيو 2014. متاح على:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/GuidanceNoteReparations June-2014.pdf
[10] انظر كلاوديو غروسمان , تعويض الأفراد عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي , في: تقرير لجنة القانون الدولي , ص 358-369 , الفقرة 5-8. متواجد في:
https://legal.un.org/ilc/reports/2019/english/annex_b.pdf
[11] المرجع نفسه , المبدأ التاسع 16
[12] للحصول على نظرة موجزة عن هذه المؤسسات والآليات , انظر يوسف وهبي , يوجان جافريلوفيتش , مجموعة أدوات حول العدالة الانتقالية والتصالحية , 2022 , ص 23-26 , متاح على:
https://jiyan.org/wp-content/uploads/2022/ 10 / Toolkit-on-Transitional- and-Restorative-Justice.pdf
للحصول على نظرة عامة شاملة على التشريعات العراقية التي تتناول التعويضات , انظر علي بخت , سعد سلطان , هشام الشرقاوي , كريم عبد السلام. العدالة الانتقالية في العراق: ذكريات وآفاق مستقبلية , 2021 , ص. 191-242. متاح على:
https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/18948.pdf
[13] دستور العراق لعام 2005 , المادة. 132- الفقرة 2. متواجد في:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=en
[14] قانون رقم 20 لسنة 2009: قانون تعويض ضحايا العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية. متاح على:
https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5e4579204
[15] قانون رقم 57 لسنة 2015: التعديل الأول لقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية [العراق] , 30 ديسمبر 2015. متاح على:
https://www.refworld.org/docid/5e45644c4.html
[16] القانون رقم 2 لعام 2020: التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية [العراق] , 7 يناير 2020. متاح على:
https://www.refworld.org/docid/5e45644c4.html
[17] للحصول على تحليل مفصل لأشكال التعويض المنصوص عليها في القانون , وممارسات أجهزة الدولة المخولة بالعمل على تنفيذه , راجع سي ساندوفال و ايم. بوتيك ايم. (2017 , نوفمبر) جبر الضرر لضحايا الصراع في العراق: الدروس المستفادة من الممارسات المقارنة. مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات , ص 17-21. متاح على:
https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2017/11/Reparations-in-Iraq-Ceasefire-November- 2017.pdf
انظر أيضًا مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات (2020 , يناير) الموصل بعد المعركة: تعويضات الأضرار المدنية ومستقبل نينوى , ص 12-19. متاح على:
https://www.ceasefire.org/wp- content/uploads/2020/01/Mosul-after-the-Battle_Ceasefire-report-Jan20.pdf
[18] قانون الإجراءات الجنائية رقم 23 لسنة 1971 (المعدل حتى 14 مارس 2010) , (1971). المادة. 9-10. متاح على:
http://hrlibrary.umn.edu/research/Egypt/Criminal%20Procedures.pdf
[19] هيومن رايتس ووتش , (2017) , العدالة المنقوصة: المحاسبة على جرائم داعش في العراق , ص. 3. متاح على:
https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/iraq1217web.pdf ؛ هيومن رايتس ووتش , (2019) , "على الجميع الاعتراف" بالانتهاكات ضد الأطفال المشتبه بانتمائهم إلى داعش في العراق , ص. 20. متاح على:
https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/iraq0319_web_1.pdf؛ ماريا ريفكين (2018) , حدود العقوبة: العدالة الانتقالية والتطرف العنيف - دراسة حالة العراق , ص 18-19. متاح على:
https://i.unu.edu/media/cpr.unu.edu/attachment/3384/LoPIraq050119.pdf
[20] وبحسب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) منذ بداية عام 2014 حتى نهاية تموز / يوليو 2018 , بلغ عدد ضحايا الأعمال العدائية من المدنيين في العراق 86522 (30605 قتلى و 55917 جريحًا) (يونامي , 2018).
[21] المصادر التي تستند إليها النظرة الوقائعية التالية للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف في العراق منذ عام 2014 هي , إن لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك , تقارير حقوق الإنسان نصف السنوية والموضوعية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية لحقوق الإنسان من 2014 إلى 2018
UNAMI/OHCHR, 2014; UNAMI/OHCHR, 2015; UNAMI/OHCHR, 2016a; UNAMI/OHCHR,) .(2016b; UNAMI/OHCHR, 2017a; UNAMI/OHCHR, 2017b
متاح على:
https://previous.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/UNAMIHRReports.aspx
[22] يزدا , برنامج الإغاثة المؤقتة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق: مخطط منح الناجين عمليًا وتوصيات لتحسينه , 2021 , ص 4. متاح على:
https://irp.cdn-website.com/16670504/files/uploaded/Yazda_Publication_2021-03_ReliefProgramCRSVIraq_28062021_Download_EN_vf.pdf ؛
راجع أيضًا Knox Tames , زيادة الدعوات للعثور على الأيزيديين المفقودين , مدونة LSE 8 , نوفمبر 2021. متاح على:
https://blogs.lse.ac.uk/religionglobalsociety/2021/11/increasing-calls-to-find-missing-yazidis/
[23] يحتوي هذا "البيان المشترك" , الذي تم اختتامه في عام 2016 لمعالجة القضية الحاسمة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق , على 6 مجالات ذات أولوية بما في ذلك الإصلاح التشريعي والسياسي لتعزيز الحماية وضمان المساءلة والتعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتكب في سياق صراعداعش في العراق. متاح على:
https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/joint-communique/join-communique-of-the-republic-of-iraq-and-the-united-nations-on-prevention-and-response-to-crsv/Joint_Communique_of_the_Govt_of_Iraq_and_UN_9_2016_ENG.pdf
[24] قدمت الرئاسة قانون الناجيات الإيزيديات إلى البرلمان لمراجعته والموافقة عليه في 28 مارس 2019 , أبريل 2019. متاح في:
https://presidency.iq/EN/Details.aspx?id=1343; Unofficial English translation of the Yazidi Female Survivors´Bill is availableat: https://ina.iq/eng/4289--.html
[25] انظر جولي بور , "مشروع قانون تعويضات العراق للناجيات الإيزيديات: المزيد من التقدم مطلوب," مدونة مركز الشرق الأوسط26 , LSE أبريل 2019. متاح على:
https://blogs.lse.ac.uk/mec/2019/04/26/iraqs-reparation-bill-for-yazidi-female-survivors-more- progress-needed/
[26] وهذا يتعارض مع المعايير الدولية ذات الصلة حيث ينبغي ضمان المشاركة الهادفة للناجين في رسم خرائط التعويضات وتصميمها وتنفيذها ورصدها. انظر المذكرة الإرشادية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (المبدأ 6) المتاحة على:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/GuidanceNoteReparationsJune-2014.pdf
[27] للحصول على وصف مفصل لدور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عنقانون الناجيات الأيزيديات الشامل الذي يركز على الناجين راجع غولي بور , التعبئة من أجل التعويضات المراعية للنوع الاجتماعي: قانون الناجين الإيزيديين والمجتمع المدني في العراق , فبراير 2023. متاح على:
[28] المنظمة الدولية للهجرة في كوسوفو , ممثلو البرلمان العراقي يتعلمون من تجربة كوسوفو * في تعويضات الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع , 2019. متاح على:
https://kosovo.iom.int/news/iraqi-parliment-representatives-learning-kosovos-experience-reparations-survivors-conflict-related-sexual-violence
المنظمة الدولية للهجرة في كرواتيا , زيارة دراسية للممثل السامي لمجلس النواب العراقي إلى جمهورية كرواتيا , 2019. متاح على:
https://croatia.iom.int/news/study-visit-high-representative-iraqi-council-representatives-republic-croatia
[29] المنظمة الدولية للهجرة في العراق , التعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع , 2019. متاح على:
https://www.youtube.com/watch?v=IHuhm7cN0XU
[30] 30 التحالف للتعويضات العادلة , قانون التعويضات للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب أثناء نزاع داعش في العراق , يونيو 2020. متاح على:
https://c4jr.org/wp-content/uploads/2020/10/C4JR-DRAFT-CRSV-REPARATION-LAW-final-version- english-with-logo.pdf
[31] مركز نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان , مشروع قانون التعويضات العراقية لضحايا العنف الجنسي أثناء النزاع: توصيات لضمان الامتثال للمعايير الدولية , يونيو 2020. متاح على:
https://www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/human_rights/iraq-reparations-report-english.pdf
[32] لجنة التحقيق وجمع الأدلة (CIGE) , المشاورات الخاصة بالتعويضات: تعزيز مشاركة الضحايا من أجل تطوير سياسة تعويض شاملة , أغسطس 2020 , ص 8. متواجد في:
https://cige.gov.krd/files/517675d046381ba8a52420341bc72652.pdf
[33]
https://iraq.iom.int/news/iom-commends-government-iraqs-adoption-momentous-law-yazid-female-survivors
[34] تعريف الأمم المتحدة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: "الاغتصاب , والاستعباد الجنسي , والإكراه على الدعارة , والحمل القسري , والإجهاض القسري , والتعقيم القسري , والزواج القسري , وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على نفس الدرجة من الخطورة المرتكب ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الأولاد بشكل مباشر أو غير مباشر مرتبط بنزاع ", انظر الأمم المتحدة (2019) العنف الجنسي المرتبط بالنزاع - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2019 , ص 3. متواجد في:
https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2020/07/report/conflict-related-sexual-violence-report-of-the-united-nations-secretary-general/2019-SG-
[35] لم يتم تحديد الرجال والفتيان المعرضين للعنف الجنسي بشكل صريح على أنهم فئة قائمة بذاتها من الناجين المؤهلين , ولكن مع ذلك , قد يصبحون مؤهلين عند استيفاء معايير الأهلية المشار إليها (الأطفال الأيزيديون الذين اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الرجال والفتيان من جميع المجتمعات الأربعة المشار إليها الذين نجوا من القتل الجماعي).
[36] جولي بور , تطبيق النوع الاجتماعي والمراعي ثقافيًا لبرنامج تعويضات العراق للناجين من صراع داعش , المنظمة الدولية للهجرة , سبتمبر 2021 , ص 20.
[37] قانون الناجيات الايزيديات رقم 8 , 1 مارس 2021. متاح على: https://c4jr.org/ysl
[38] سورة علي , قانون الناجي الإيزيدي المصدق عليه من قبل الرئيس العراقي , رووداو , 2021. متاح على:
https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/080320213

[39] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 1 , المادة. 2 الفقرة 1 , المادة. 2 , الفقرة 2.
[40] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 2 , الفقرة 3.
[41] قانون الناجيات الأيزيديات المادة. 2 , الفقرة 4.
[42] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 6 , الفقرة 1.
[43] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 6 , الفقرة 2.
[44] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 6 , الفقرة 3.
[45] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 6 , الفقرة 4.
[46] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 4. الفقرة. 2.
[47] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 5. الفقرة 6.
[48] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 7.
[49] في 3 أغسطس 2014 , غزت داعش موطن الإيزيديين على جبل سنجار وبدأت حملة إبادة جماعية ضدهم.
[50] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 8
[51] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 5. الفقرة 8.
[52] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 9. الفقرة 1.
[53] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 4. الفقرة 2.
[54] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 5 ؛ لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 2-3.
[55] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة. 10. الفقرة 2.
[56] لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 8. الفقرة 5.
[57] لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 8. الفقرة 1
.[58] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 10. الفقرة 1.
[59] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 10. الفقرات 6-8.
[60] لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , الفن 8. الفقرة 1-2.
[61] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 10. الفقرة 3.
[62] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 11.
[63] أخبار الأمم المتحدة , الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد على الالتزام بتحقيق العدالة للأيزيديين في العراق , آب / أغسطس 2021. متاح على:
https://news.un.org/en/story/2021/08/1096952
[64] المنظمة الدولية للهجرة في العراق , المنظمة الدولية للهجرة تشيد بتبني حكومة العراق للقانون الهام للناجيات الايزيديات , آذار / مارس 2021. متاح على:
https://iraq.iom.int/news/iom-commends-government-iraqs-adoption-momentous-law-yazid-female-survivors
[65] الأمم المتحدة تدعو إلى تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات , الاتحاد الوطني الكردستاني للإعلام , يونيو 2021. متاح على:
https://pukmedia.com/EN/Details/67404
[66] مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام –العنف الجنسي في حالات النزاع , ملاحظات الممثلة الخاصة للأمين العام باتن في حدث "قانون الناجيات الأيزيديات وضمان برنامج تعويضات فعال في العراق" , سبتمبر 2021. متاح على:
https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/statement/remarks-of-srsg-patten-at-the-event-the-yazidi-women-survivors- law-and-ensuring-an-effective-reparations-/programme-in-iraq-30-september-2021
[67] ملاحظات أليس ويرميو نديريتو في الحدث الافتراضي خيارات للعدالة المتمحورة حول الناجين في العراق , ديسمبر 2022. متاح على:
https://c4jr.org/wp-content/uploads/2023/01/SA-remarks_Iraq_19Dec.pdf
[68] التحالف للتعويضات العادلة , خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يدعون العراق إلى ضمان الحرية والعدالة والتعويضات للناجين من جرائم داعش , أبريل 2022. متاح على:
https://c4jr.org/110420224235
[69] التحالف للتعويضات العادلة , لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تحث العراق على تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات , مايو 2022. متاح على:
https://c4jr.org/1305202225921
[70] القرار 2576 (2021) والقرار 2631 (2022). متاح على: https://iraq.un.org/en/133480- unami-mandate
[71] المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار ؛ الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ؛ المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ؛ المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات؛ المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ؛ المقرر الخاص المعني بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات. نص البلاغ متاح هنا:
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27513
[72] منظمة العفو الدولية , العراق: نرحب بالتقدم في قانون التعويضات الايزيدية , لكن يجب بذل المزيد لمساعدة الناجين , نوفمبر 2021. متاح على:
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/11/iraq-yezidi-reparations-law-welcome-but-more-must-be-done-to-assist-survivors-progress/
[73] ميس الجبوري , المسؤولة الأولى لشؤون الشرق الأوسط في مجموعة حقوق الأقليات الدولية , لا سلام بدون عدالة: إحياء ذكرى ضحايا العنف في العراق , أغسطس 2022. متاح على: https://minorityrights.org/2022/08/22/iraq-forb- 2022/
[74] قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 12.
[75] التحالف للتعويضات العادلة , التوصيات الأساسية لمجلس الوزراء العراقي بشأن تنفيذ اللوائح الخاصة بقانون الناجيات الأيزيديات [الإناث] , مايو 2021. متوفر على:
https://c4jr.org/wp-content/uploads/2021/06/C4JR-Rec-to-CoM-ENG.pdf
[76] حملة على وسائل الاعلام للتوصيات الرئيسية لـ التحالف للتعويضات العادلة , مايو-يونيو , 2021. متاح في:
https://www.facebook.com/hashtag/c4jr21
[77] تألفت مجموعة العمل من ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس الدولة والمفوضية العليا لحقوق الإنسان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية. انظر جولي بور , النوع الاجتماعي والتنفيذ الحساس ثقافيًا لبرنامج التعويض العراقي للناجين من صراع داعش , المنظمة الدولية للهجرة , سبتمبر 2021 , ص 7. 78 انظر بيانعلى وسائل الإعلام لـ التحالف للتعويضات العادلة المنشور في 1 سبتمبر 2021. متاح على:
https://c4jr.org/wp-content/uploads/2021/09/01092021_C4JR-Media-Statement-ENGLISH.pdf
[78] راجع البيان الاعلامي لـ التحالف للتعويضات العادلة المنشور في 1 سبتمبر 2021. متاح على:
21] المصادر التي تستند إليها النظرة الوقائعية التالية للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف في العراق منذ عام 2014 هي ، إن لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك ، تقارير حقوق الإنسان نصف السنوية والموضوعية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية لحقوق الإنسان من 2014 إلى 2018
UNAMI/OHCHR, 2014; UNAMI/OHCHR, 2015; UNAMI/OHCHR, 2016a; UNAMI/OHCHR, 2016b; UNAMI/OHCHR, 2017a; UNAMI/OHCHR, 2017b).
متاح على: content/uploads/2021/09/01092021_C4JR-Media-Statement-ENGLISH.pdf
[79] مبادرة نادية , مبادرة نادية تدعم الافتتاح الكبير للمديرية العامة لشؤون الناجيات في سنجار , أغسطس 2022. متاح على:
21] المصادر التي تستند إليها النظرة الوقائعية التالية للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف في العراق منذ عام 2014 هي ، إن لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك ، تقارير حقوق الإنسان نصف السنوية والموضوعية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية لحقوق الإنسان من 2014 إلى 2018
UNAMI/OHCHR, 2014; UNAMI/OHCHR, 2015; UNAMI/OHCHR, 2016a; UNAMI/OHCHR, 2016b; UNAMI/OHCHR, 2017a; UNAMI/OHCHR, 2017b).
متاح على: affairs
[80] مبلغ من قبل المدير العام إلياس خلال الاجتماع الثاني لتنسيق تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات, والذي تم إجراؤه عبر Zoom في 14 نوفمبر 2022 05:00 م , المحاضر في الملف لدى سكرتارية التحالف للتعويضات العادلة
[81] قدمت المديرية العامة لشؤون الناجيات البيانات المشار إليها في 23 فبراير 2023 من خلال استكمال مسح قصير أرسل في 7 فبراير 2023.
https://previous.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/UNAMIHRReports.asp
[82] التحالف للتعويضات العادلة , أعضاء التحالف للتعويضات العادلة يجددون الالتزام ويخططون للمناصرة المستقبلية , يوليو 2021. متاح على:
https://c4jr.org/030720213206
[83] البيان الإعلامي لـ التحالف للتعويضات العادلة المنشور بهذه المناسبة متاح على:
https://c4jr.org/wp- content/uploads/2021/09/01092021_C4JR-Media-Statement-ENGLISH.pdf
[84] بالإضافة إلى الحائزة على جائزة نوبل للسلام ومؤسسة مبادرة ناديا، السيدة نادية مراد و معالي د. فؤاد حسين , وزير خارجية العراق و السيدة براميلا باتن و الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والسيدة امي اي. بوب نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة الذين قدموا ملاحظات افتتاحية , قدم هذا الحدث مساحة لأصحاب المصلحة العراقيين (المدير العام لـالمديرية العامة لشؤون الناجيات والمنظمة الدولية للهجرة في العراق وأعضاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق و التحالف للتعويضات العادلة والناجين) لتقييم تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات حتى الآن وعرض الفرص والتحديات الرئيسية. تصوير الحدث متاح على:
https://media.un.org/en/asset/k1z/k1zpqi12qc المذكرة المفاهيمية وجدول الأعمال الخاص بالحدث متاح على:
https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/upload.teamup.com/908040/sW93AkoR6CGBDQl1xwyB_High-20Level-20Advocacy-20Event-20YSL- 20Sep-2030-20Concept-20and-20Agenda.pdf
[85] البيان الصحفي لـ التحالف للتعويضات العادلة المنشور بهذه المناسبة متاح على:
https://c4jr.org/010320223896
[86] كما تم تقديم التقرير شخصيًا إلى أعضاء لجنة مناهضة التعذيب. في أبريل 2022. متاح على:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2FCAT%2FCSS%2FIRQ%2F48 353&Lang=en
[87] الفيديو الأول: لالش يلتقي حلبجة , الذي صدر في 3 أغسطس 2022 , يصور زيارة الناجين الأيزيديين من فظائع داعش إلى نصب حلبجة ولقاءهم مع الناجين من حملة الأنفال ضد الأكراد. متاح على:
https://www.youtube.com/watch?v=xcom6RKvRCw
الفيديو الثاني: البحث عن التضامن: قصة الحفاظ على المسيحيين في العراق , صدر في 24 ديسمبر 2022 , ويركز على محنة الأقلية المسيحية في العراق ويناقش التحديات المستمرة في عملية تقديم طلبات الانضمام إلى برنامج قانون الناجيات الأيزيديات. متاح على :https://www.youtube.com/watch?v=Cx2ovKqdUWE&t=397s
[88] البرلمان العراقي يقر مشروع قانون الأمن الغذائي العاجل , المونيتور , يونيو 2022. متاح على:
monitor.com/originals/2022/06/iraqi-parliament-passes-urgent-food-security-bill#ixzz7WBXdEHQl
[89] الناجون من الايزيديين وقضية النازحين في صميم اهتماماتنا المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني , شفق نيوز , حزيران 2022. متوفر على:
https://shafaq.com/en/Kurdistan/Yazidi-survivors-and-the-displaced-issue-are-at-the-core-of-our-interests- KDP-Spokesperson
[90] قدمت المديرية العامة لشؤون الناجيات البيانات المشار إليها في 23 فبراير 2023 من خلال استكمال مسح قصير أرسل في 7 فبراير 2023.
[91] أخبار بغداد اليوم , 11 فبراير 2023. متاح في:
https://baghdadtoday.news/212599-وزير-العمل-يكشف-تفاصيل-صرف-منحة-الناجيات-الإيزيديات.html
[92] راجع جولي بور , النوع الاجتماعي والتنفيذ الحساس ثقافيًا لبرنامج التعويضات للناجين من صراع داعش , المنظمة الدولية للهجرة , سبتمبر 2021 , ص 23-25.
[93] جاء طلب الإشارة بوضوح إلى النساء الإيزيديات في عنوان القانون من الناجين والناشطين الإيزيديين , حيث تحمل الأيزيديون العبء الأكبر من جرائم داعش الفظيعة التي ارتكبت في العراق. وبالتالي , فإن تسمية القانون باسم الإيزيديين يشكل اعترافًا رسميًا بهذه الحقيقة وإجراءً تعويضيًا رمزيًا.
[94] تمت مشاركة هذه المعلومات من قبل المنظمة الدولية للهجرة في العراق عبر البريد الإلكتروني.
[95] شرزيان مينوالا , في العراق , الأقلية الناجية من الإبادة الجماعية لداعش يتوقعون بحذر التعويضات , WMC , النساء تحت الحصار , 26 أغسطس , 2022. متاح على:
https://womensmediacenter.com/women-under-siege/eight-years-after-the-genocide-survivors-in-iraq-cautiously-anticipate-reparations
[96] تتوفر مقاطع الفيديو باللغتين العربية والكردية في:
https://www.facebook.com/profile.php?id=100076062182514&sk=videos

[97] صحيفة وقائع حول عملية التقدم على قانون الناجيات الأيزيديات الصادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية و المديرية العامة لشؤون الناجيات في 7 سبتمبر. متاح على:
https://drive.google.com/file/d/1s1XQwzmwx9Ra29hlhPlPyWYtMdnCLpGw/view?fbclid=IwAR1RT9Q5xMlFtZro_6p8ol5tch4 S0tDk6_05ugYR_u2kWFBaVSx3Qc-fQv8
[98] https://iraq.un.org/en/202874-iom-molsa-sign-cooperation-agreement-support-implementation-yezidi-survivors
[99] راجع روبن كارانزا , كريستيان كوريا , وإيلينا نوتون , أشكال العدالة: دليل لتصميم نماذج طلبات التعويضات وعمليات التسجيل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان , المركز الدولي للعدالة الانتقالية (2017). متاح على:
https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Guide_ReparationsForms_2017_Full.pdf
[100] مقابلة مع ساندرا أورلوفيتش , مسؤولة التعويضات في المنظمة الدولية للهجرة في العراق , 15 فبراير 2023 , عبر الإنترنت.

[101] راجع إخطار رسمي عند بدء عملية تقديم الطلبات إلى قانون الناجيات الأيزيديات على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء. متاح على:
https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?id=12399&lang=E
[102] نموذج طلب قانون الناجيات الأيزيديات , ص 12.
[103] صحيفة وقائع حول عملية التقدم على قانون الناجيات الأيزيديات الصادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية و المديرية العامة لشؤون الناجيات في 7 سبتمبر. متاح على:
https://drive.google.com/file/d/1s1XQwzmwx9Ra29hlhPlPyWYtMdnCLpGw/view?fbclid=IwAR1RT9Q5xMlFtZro_6p8ol5tch4 S0tDk6_05ugYR_u2kWFBaVSx3Qc-fQv8
[104] مقابلة مع ساندرا أورلوفيتش , مسؤولة التعويضات في المنظمة الدولية للهجرة في العراق , 15 فبراير 2023 , عبر الإنترنت.
[105] قدمت المديرية العامة لشؤون الناجيات البيانات المشار إليها في 23 فبراير 2023 من خلال استكمال مسح قصير أرسل في 7 فبراير 2023. لم يتم تحديد أي تصنيف للبيانات وفقًا للعرق / الدين أو الجنس أو عمر المتقدمين.
[106] نظرًا لأن قانون الناجيات الأيزيديات يحدد الحد الأدنى للراتب الشهري الذي سيتم منحه و لا يحدد سقفه, فإنه سيكون وفقًا لتقدير هيئة المراجعة تعديل مبلغ الراتب لكل حالة في متناول اليد. علاوة على ذلك , كما سبق ذكره , فإن اللوائح الداخلية تخول اللجنة بوضوح تحديد مبلغ الراتب الشهري وفقًا للضرر المادي أو المعنوي المسبب. قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 6. الفقرة 1 و لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 8. الفقرة 5.
[107] شريزان منوالا , في العراق , الأقلية الناجية من الإبادة الجماعية لداعش يتوقعون بحذر التعويضات , WMC , النساء تحت الحصار , 26 أغسطس 2022. متاح على:
https://womensmediacenter.com/women-under-siege/eight-years-after-the-genocide-survivors-in-iraq-cautiously-anticipate-reparations
[108] لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 8. الفقرة 1.
[109] لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 8. الفقرة 2.
[110] لوائح قانون الناجيات الأيزيديات , المادة 8. الفقرة. 3 , نموذج طلب قانون الناجيات الأيزيديات , ص 1.
[111] قدمت المديرية العامة لشؤون الناجيات البيانات المشار إليها في 23 فبراير 2023 من خلال استكمال مسح قصير أرسل في 7 فبراير 2023.
[112] https://www.facebook.com/profile.php?id=100076062182514
[113] لماذا تم تحديد يونيو 2022 كشهر يتم دفع الرواتب بدءاً منه لا يزال غير واضح. راجع كركوك ناو , قانون الناجيات الايزيديات تم تجسيده: 420 ناجية يتقاضين رواتب , 27.2.2023. متواجد في:
https://www.kirkuknow.com/en/news/69264
[114] جولي بور , تطبيق النوع الاجتماعي والمراعي ثقافيًا لبرنامج تعويضات العراق للناجين من صراع داعش , المنظمة الدولية للهجرة , سبتمبر 2021 , ص 15-17.
[115] خزان جنكيز , العراق يرفض المساعي الكردية لإنشاء محكمة لجرائم داعش , روداو , 2021. متاح على:
https://www.rudaw.net/english/kurdistan/270620212
[116] UMAMI , إطلاق خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في العراق 26 يوليو 2021. متاح على:
https://iraq.un.org/en/137392-launch-iraqs-human-rights-national-action-plan-26-july-2021
[117] خطة العراق الوطنية لحقوق الإنسان 2020-2024. يتضمن الفرع 7 سن تشريعات لمحاسبة مرتكبي العنف الجنسي. يتضمن الفرع 10 سن قانون يحظر الجرائم الدولية بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. تسرد الخطة , في الصفحة 62 , "العمل مع شركاء دوليين , مثل فريق التحقيقات للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي بهدف توجيه تهم ضد مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحربوالجرائم ضد الإنسانية ".
[118] UNITAD , التقرير التاسع للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة , 8 , S / 2022/836 نوفمبر , 2022 الفقرة . 99 متاح على:
https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/9th_report_english.pdf
[119] التحالف للتعويضات العادلة , خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يدعون العراق إلى ضمان الحرية والعدالة والتعويضات للناجين من جرائم داعش , أبريل 2022. متاح على:
https://c4jr.org/110420224235;
التحالف للتعويضات العادلة , لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تحث العراق على تنفيذ قانون الناجين الإيزيديين , مايو 2022. متاح على:
https://c4jr.org/13052022259 21
[120] مقابلة مع ساندرا أورلوفيتش , مسؤولة التعويضات في المنظمة الدولية للهجرة في العراق , 15 فبراير 2023 , عبر الإنترنت.
[121] التحالف للتعويضات العادلة , ورقة موقف حول آلية مساءلة داعش في العراق , أغسطس 2022. متاح على:
https://c4jr.org/wp-content/uploads/2022/08/Final-position-paper-ISIL-mechanism-ENG_FINAL_Hyperlinks.pdf
[122] راجع ملاحظات المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية على آلية محاسبة داعش في العراق , يناير2023. متاح على:
https://c4jr.org/19012023269 61
[123] أرسل مجلس القضاء الأعلى العراقي بيانات تشير إلى حوالي 70.000 قضية مباشرة إلى معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان. في الفترة من يناير 2018 إلى أكتوبر 2019 وحده , عالج القضاء أكثر من 20 ألف قضية متعلقة بالإرهاب مع وجود الآلاف قيد المراجعة اعتبارًا من يناير2020. راجع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق , مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان , حقوق الإنسان في إدارة العدل في العراق: محاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب وإنعكاساتها على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب داعش , يناير 2020. متاح على:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Reportanu

WWW.C4JR.COM